جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

صعوبات الترسيخ الديمقراطي في تونس

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر العلوم السياسية

تخصص: سياسة عامة

إعداد الطلبة:
عبد الله نصرات
الصديق حلواجي

إشراف الأستاذ:
محمد البشير الاعور

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
خير الدين عبادي	أ. مساعد–أ–	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–	رئيسًا
هشام لويشي	أ. مساعد–أ–	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–	مناقشًا
محمد البشير الاعور	أ. مساعد–أ–	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–	مشرفاً

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

إن بداية الشكر لله وحده سبحانه وتعالى

الذي من علينا بكرمه وتوفيقه ومنحنا الصبر الجميل والقدرة على إتمام هذا العمل .

عرفانا منا بالجميل وقيمة الشكر فمن لم يشكر الناس لم يشكر الله.

وعليه نتقدم بخالص الشكر والامتنان

إلى الأستاذ المشرف **محمد البشير الاعور** لمرافقته لنا،

في بحثنا هذا، كمالا ننسى مجهودات كل أساتذة قسم العلوم السياسية طيلة مدة

الدراسة متمنين لهم دوام الصحة والعافية وأن يجعلهم الله ذخرا للوطن .....

مقدمـــــة

شهدت العديد من الدول العربية ثورات مفاجئة لم تكن مدروسة أو مخطط لها مسبقا حيث كان من أهم نتائجها إسقاط أنظمة حكمت هذه الدول لعدة عقود، وتصدرت الثورة التونسية هذه التورات، مما جعل رهانا كبيرا على مخرجاتها ونتائجها.

انطلقت الثورة التونسية يوم 2010/12/17 بعد قيام الشباب البوعزيزي بأحراق نفسه احتجاجا على سوء معاملة السلطات المحلية لمدينة سيدي بوزيد وقد اكتسب هذا الحدث زخما شعبيا أدى إلى خروج الآلاف من التونسيين إلى الشارع مطالبين بإسقاط النظام ولم تفلح الإجراءات التي اتخذها الرئيس في تهدئة الشارع لتنتهي الأحداث بهروب الرئيس إلى خارج البلاد[1] يوم 2011/01/14 بعد هروب الرئيس إلى الخارج دخلت تونس في مرحلة انتقالية طويلة وصعبة ابتدأت بتعيين رئيس مجلس التراب أبان حكم بن علي فؤاد لمبزع رئيسا مؤقتا للبلاد وفقا للمادة 57 من الدستور التونسي الذي أوكلت له مهمة تنظيم انتخابات برلمانية[2]، وبالفعل جرت انتخابات المجلس التأسيسي بتاريخ 23 أكتوبر 2011 والذي تمثلت مهمته الأساسية في صياغة دستور جديد للبلاد[3].

بعد وضع دستور للبلاد الذي تم اعتماده في 2014 بمثابة انتهاء المرحلة الانتقالية ووفقه نظمت انتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية لتخرج تونس من المرحلة الانتقالية وبدستور ومؤسسات منتخبة، لكن ما عاشته تونس بعد الانتهاء من الدستور وتثبت دعائم مؤسسات الدولة من مشاكل وعراقيل وأزمات جعلنا نتساءل عن ماهية هاته العراقيل وما هي الصعوبات التي تواجه الترسيخ الديمقراطي في تونس بعد نجاح الإنتقال الديمقراطي فيها

الإشكالية:

من أهم المشاكل التي تواجه الانتقال الديمقراطي هو موضوع الإنتكاسة على الديمقراطية، وبالتالي ليس المهم هو نجاح التحول الديمقراطي بقدر أهمية الترسيخ الديمقراطي، ولذا فإن عمر التحول والانتقال الديمقراطي عادة يقاس بالشهور أو بالأعوام لكن

[1] غربي شارة، الثورة الجديدة، بنية ثورة وصيرورتها، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص22.

[2] نفسه، ص297.

[3] عبر اللطيف الحناشي، إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي، المعهد العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012، ص22.

عمر الترسيخ الديمقراطي قد يطول إلى عشرات السنين، لذا أردنا أن نقف على الصعوبات والعراقيل التي تواجهها تونس من أجل ترسيخ ديمقراطيتها الفتية لذا تكون الإشكالية كالتالي:

ما هي صعوبات وعراقيل الترسيخ الديمقراطي في تونس؟

وتنضوي تحت هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية:

1. ما هو مفهوم الترسيخ الديمقراطي؟
2. ما هي أهم القواعد التي ساهمت في إنجاح الثورة؟
3. ما هي أهم مميزات المرحلة الانتقالية في تونس؟
4. هل الدستور التونسي لسنة 2014 ساهم في إرساء الديمقراطية؟
5. ما هو تأثير العامل الاقتصادي على نجاح الديمقراطية في تونس؟
6. ما هو دور العامل الخارجي في ترسيخ الديمقراطية في تونس؟

الفرضيات: على ضوء إشكالية الدراسات والتساؤلات الفرعية يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات العلمية وهي:

- يرتبط نجاح الترسخ الديمقراطي بمدى نضج الأحزاب السياسية وقوتها ودورها سياسيا واجتماعيا.
- يوجد علاقة بين نجاح التحول الديمقراطي وعدم تدخل الجيش في العملية السياسية.
- كلما كان الشعب حديث عهد بالاستبداد كلما كان يميل لاختيار نظام برلماني.
- هناك علاقة بين قوة الاقتصاد ونجاح الترسيخ الديمقراطي.

مجالات الدراسة:

أ- المجال المكاني: الحيز المكاني للدراسة هو الجمهورية التونسية، كما هو موضح من خلال عنوان المذكرة، فالدراسة تهتم بمعالجة موضوع الترسيخ الديمقراطي في تونس بعد الثورة.

ب- المجال الزماني: يركز على ثورة تونس من الانطلاق حتى الترسيخ أي المرحلة من 2010 إلى 2021.

منهج الدراسة:

- المنهج التاريخي: من أجل دراسة موضوع الترسيخ الديمقراطي في تونس كان لا بد من الرجوع إلى الأسباب والدوافع التي أدت إلى قيام الثورة.
- منهج دراسة حالة: وهو المنهج البارز من خلال عنوان المذكرة والذي يختص بدراسة عملية الانتقال الديمقراطي وصعوبة الترسيخ واستقرار الديمقراطية في تونس.

المنهج الوصفي التحليلي: حيث تقوم الدراسة أساسا على وصف أحداث الثورة ونتائجها (التصويت على الدستور وانتهاء المرحلة الانتقالية) وهذا القيام الوصف والتحليل للوقوف على صعوبات التي اعترضت وتعترض العملية الديمقراطية في تونس، فرغم نجاح الانتقال الديمقراطي ورغم تنظيم العديد من المراحل الانتخابية وتشكيل مؤسسات الدولة إلا أن المخاوف لا تزال قائمة حول الانتكاسات على الديمقراطية.

الاقترابات:

- الاقتراب المؤسسي كون الأنسب لدراسة الاستقرار السياسي والاستمرارية لمؤسسات الدولة.

- اقتراب الانتقال الديمقراطي: كون المذكرة تتعلق بمرحلة من مراحل التحول الديمقراطي وهي المرحلة الأخيرة التي من دونها لا يعتبر تحولا ناجحا فمن دون رسوخ الديمقراطية يمكن أن تصاب العملية برمتها بانتكاسة.

أهمية الموضوع:

شهدت المنطقة العربية بداية 2011 العديد من الثورات الشعبية التي أدت إلى سقوط الأنظمة الاستبدادية، لكن رغم ذلك لم تستطع هذه الثورات إرساء الديمقراطية وتحقيق تحول ديمقراطي إلا في الحالة التونسية التي تعد استثناء، لذا فمن خلال هذه الدراسة سنحاول التعرف على أسباب نجاح الثورة التونسية وكذا الصعوبات التي واجهتنا ديمقراطيتها الفتية.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الإسناد التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع منها.

أ. **أسباب موضوعية:** في ظل العديد من الثورات العربية تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا وفي ظل فشل جميع الثورات في التحول إلى أنظمة ديمقراطية، إلا أن تونس حققت نجاحات هامة في إرساء نظام ديمقراطي. ومن هنا تسعى هذه الدراسة للوقوف على إيجابيات التجربة التونسية وتثبيته وكذا الوقوف على سلبيات التجربة التونسية ومحاولة معالجتها.

ب. أسباب ذاتية: وهي نابعة من مدى رغبتنا في الاطلاع على أسباب نجاح الثورة التونسية وماهية العراقيل التي تقف في وجه هذه التجربة لنفهم جيدا الفرق بين الثورات العربية عموما والثورة التونسية خصوصا

ت. الدراسات السابقة: الترسخ الديمقراطي ومعوقاته الداخلية والخارجية في الأنظمة السياسية العربية (دراسة حالة الجزائر) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص الأنظمة السياسية المغاربية والحوكمة, جامعة محمد خيضر, بسكرة, 2013-2014.

1.دور المسار الانتقالي في ترسيم دعائم الدولة دراسة حالة تونس بعد ثورة 14 جانفي2011 دراسة من تأليف سامي كعيش المجلة الجزائرية للأمن والتنمية المجلد 9، العدد02 جويلية 2020.

2.التحول الديمقراطي في تونس بين الرهانات الاقتصادية والمطالب الاجتماعية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات قانونية، جامعة سعيدة من إعداد الطالبة شيباني نوال 2017.

3.التحول الديمقراطي في شمال إفريقيا (دراسة حالة تونس 2011-2017) مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية تخصص دراسات متوسطية، جامعة تيزي وزو من إعداد تمازيرت لنيدة وبو قطوف مريم 2018.

تقسم الدراسة:

تقوم هذه الدراسة بالاعتماد على ثلاث فصول:

تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، وذلك من خلال النظر في المبحث الأول إلى ماهية الترسيخ الديمقراطي، تعريفه مؤشرات قياس شدته المفاهيم المشابهة له، أما المبحث الثاني تضمن أهم المقاربات والنظريات الدراسة الترسيخ وآليات الترسيخ الديمقراطي.

فيما الفصل الثاني يتناول التحول الديمقراطي في تونس وذلك من خلال المبحث الأول الذي تناول الثورة الشعبية في تونس، دوافعها مسارها أهم الفاعلين فيها.

أما المبحث الثاني فتم التطرق إلى مسار المرحلة الانتقالية وذلك من خلال المرحلة الأولى سقوط الرئيس بن علي والصراع على السلطة ثم المرحلة الانتقالية الثانية 2013/2011 ثم المرحلة الثالثة 2013-2014.

فيما يخص الفصل الثالث فقد تم تناول صعبات وأفاق الترسيخ الديمقراطي من خلال المبحث الأول معوقات الترسيخ الديموقراطي وفيه، معوقات سياسية ومعوقات اقتصادية، اجتماعية، أمنية، دور المجتمع الدولي، أما المبحث الثاني فتناول 'فاق الترسيخ الديمقراطي وذلك من خلال الآفاق السياسية، آفاق اقتصادية واجتماعية آفاق أمنية آفاق العلاقة بين تونس والمجتمع الدولي.

الفصـــــل الأول

الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة

يعتبر ضبط الإطار المفاهيمي للدراسة ضرورة لا ينبغي تجاوزها في أي بحث لإزالة الغموض الذي قد يتعرض له الباحث الأمر الذي يمكنه من الوصول إلى نتائج أكثر مصداقية، من هنا بأن هذا الفصل يهدف إلى ضبط المفاهيم الرئيسية الواردة في الدراسة.

فمفهوم الترسخ الديمقراطي بعد حديث سبيا في علم السياسة، لذا يعد من المفاهيم التي لا يزال النقاش دائرا حولها وحول بعض المفاهيم المشابهة كالانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي وغيرها من المفاهيم.

المبحث الأول: ماهية الترسيخ الديمقراطي

حظي مفهوم الترسيخ الديمقراطي باهتمام كبير من قبل الباحثين في حقل النظم السياسة باعتبار أن العديد من الدول عانت من انتكاسات عن الديمقراطية، لذا أصبح من المهم معرفة ما هي العوامل المساعدة على استقرار وثبات الأنظمة الديمقراطية.

المطلب الأول: تعريف الترسيخ الديمقراطي.

لقد أثار مفهوم الترسيخ الديمقراطي جدلا واسعا بين الدارسين، فهناك من اعتبره مرادفا لمفهومي الاستقرار والمؤسسة، وحاولت بعض الدراسات الحديثة للنظم السياسة تحديد أهم العوامل المساهمة في رسوخ النظام الديمقراطي، نجد في هذا الإطار الأستاذين لينز ووايت هيد أكدا أن الديمقراطية الراسخة هي التي يقتنع فيها كل من الفاعلين السياسيين والأحزاب وجماعات المصالح بعدم وجود بديل عن التحول الديمقراطي، كما أشار هيغلي إلى أن رسوخ الديمقراطية يعود إلى اتفاق النخبة حول مختلف الإجراءات مع المشاركة الشعبية الواسع في الانتخابات[1].

اشترط فالوتر نزويلا إرساء دعائم حكومة منتخبة وسلطة تشريعية وأن يسهم الفاعلون السياسيون والجماهير الشعبية في استمرار الديمقراطية وبقاء النظام الديمقراطي في حين يرى أين وايرينغ أن رسوخ الديمقراطية لا يتحقق على الوجه الأكمل إلا إذا اقتنع ذوو الاتجاهات الديمقراطية على مستوى كل من النخبة والجماهير بأهمية الديمقراطية والتزامهم بها مما يسهم في إمكانية خلق مؤسسات ديمقراطية فاعلة وضمان شرعية سياسية[2].

كما أن الباحثان خوان لينز وألفرد ستيبان يحددان الديمقراطية الراسخة بناء على ثلاثة معايير أساسية يجب أن تتوفر وهي:

---

[1] مودع زهيرة، "الترسيخ الديمقراطي، معوقاته الداخلية، الخارجية في الأنظمة السياسية العربية: دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية،2013_2014، ص25

2 أمين البار، دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ،ص93.

1- عدم وجود أجندات تهدف إلى قلب النظام الديمقراطي فوجود قوى معارضة للديمقراطية تترصد لكل تغيير يشكل عائقا أمام بلوغ مرحلة الترسيخ والاستقرار.

2- أن يثق عامة الشعب بالإجراءات والمؤسسات الديمقراطية، ويعتبرونها أكثر الوسائل ملاءمة لدبير الحياة العامة.

3- قبول مختلف القوى والهيئات السياسية وتقودها الاحتكاك إلى القوانين والرجوع إلى الإجراءات والمؤسسات الخاصة بالعملية الديمقراطية في تدبير نزاعاتها وإيجاد حل لخلافاتها[1].

المطلب الثاني: مؤشرات قياس شدة الترسيخ

لقد أثار مفهوم الترسيخ جدلا واسعا بين الدارسين سواء في دلالة المفهوم أو في ارتباطه بالمفاهيم الأخرى، وكذا في مؤشراته ومحدداته والعوامل المؤثرة فيه، وعموما يمكن القول أن النظام السياسي الديمقراطي الذي يشهد أولى مراحله الانتقالية عادة ما يكون مهددا بالانقلابات العسكرية وبعض أعمال العنف وأن تجنب ذلك سيعزز عملية الترسيخ الديمقراطي التي تقوم على الاتفاق حول العملية الديمقراطية بين مختلف الأطراف السياسية.

لقد حاول أندريه شدلر في مختلف كتاباته المتخصصة في الموضوع التوصل إلى تعريف إجرائي للترسيخ الديمقراطي مراعيا في ذلك مختلف الإسهامات والدراسات والتي تقضي إلى ما أسماه بنود الترسيخ الديمقراطي المتشعبة نظرا لتعدد مؤشرات قياس الظاهرة والتي حاول حصرها في النقاط التالية[2]:

1. الشرعية أو السيادة الشعبية.
2. انتشار القيم الديمقراطية.
3. حياء القواعد النظامية.

[1] عبد الوهاب الطراف، ترسيخ الإنتقال الديمقراطي، نشر في الإتحاد الإشتراكي، ثم تصفح الموقع WWW.maghvess.com/alitihad/87258 . 20-05-2021

[2] Andreas schelder." what is democratic consolidation'، journal of democracy,vol.9,N^0 09, 1998, p91.

4. تفوق المدني على العسكري.
5. استقرار البناء الخريي.
6. جودة وفعالية منظمات التمثيل.
7. استقرار القواعد الانتخابية.
8. الروتينية السياسية.
9. اللامركزية.
10. القاعدة القانونية.
11. الاستقرار الاقتصادي.
12. التخفيف من الفقر.

المطلب الثالث: المفاهيم المشابهة:

أولا: التحول الديمقراطي.

يعبر عن المرحلة الانتقالية من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقاطي، بحيث يكون التحول عبارة عن مجموعة من المراحل المتتابعة، تبدأ بزوال الأنظمة الاستبدادية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها[1].

يذهب شميتر إلى تعريف التحول الديمقراطي بقوله "عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق فيها من قبل، أو إمداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل.

[1] يونس مسعودي، "التحل الديمقراطي مقاربة مفاهيمية نظرية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، (العدد صفر، مارس 2014، ص148، 149.

وعلى الرغم من كون الترسيخ مرحلة لاحقة للتحول إلا أن العديد من الدراسات اقتصرت على مفهوم التحول كمفهوم شامل نهائي يكفي النظم لتباشر تنظيمها وبناءها وفق المقاسات الديمقراطية.

يرى شميتر أن الفرق بين مفهومي التحول والترسيخ يكمن في الهدف ففي حين يسعى التحول إلى التغيير، يهدف الترسيخ إلى الثبات والتأسيس[1] والاستقرار ففي مقالها يشير شماتير وغليوت إلى أن الفرق يكمن أيضا في الفاعل الأساسي المسؤول على الحدث، ففي التحول الديمقراطي تكون النظم السياسية بصدد حدث، القواعد هي من يصنع المؤسسات، بينما تكون النظم الساسية في حالة الترسيخ هي من تصنع القواعد، ويعبر عنها وفق معادلة مقلوبة، القواعد تصنع المؤسسات (التحول)، ثم المؤسسات تنتج قواعد جديدة (الترسيخ).

ثانيا: الانتقال الديمقراطي:

يقصد بمفهوم الانتقال وفقا لما قاله أودونيل وشمايتر المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر، وأثناء عملية الانتقال يتم ترقيم النظام الجديد، وتنتهي هذه العملية في اللحظة التي يتم فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد، ويتفق الدارسون على أن الانتقال أكثر المراحل خطورة في عملية التحول الديمقراطي نظر لإمكانية التعرض للتراجع والانتكاس. لذا فإن هذه المرحلة من مراحل التحول تتسم بتنوع إشكالها وتنتهي مع وضع دستور ديمقراطي وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وتوسيع نطاق المشاركة[2].

ثالثا: الإصلاح السياسي:

هو أحد المفاهيم التي لا يرد بشأنها مفهوم محدد في إطار العلوم السياسية، وهو يعني القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية السياسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها، من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي ذاته، واستنادا لمفهوم التدرج، وذلك

[1] عبد الكريم بن بختي، المعارضة والترسيخ الديمقراطي في إفريقيا، دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة وهران2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2017، ص59.

[2] أمين البار، مرجع سابق، ص91.

بهدف زيادة فاعلية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة، فالإصلاح السياسي هو تغيير من داخل النظام[1].

[1] تمازيت لذيذة وبوقطوف مريم، التحول الديمقراطي في تحال إفريقيا (دراسة حالة تونس مذكرة لنيل شهادة ماستر علوم سياسية، جامعة مولود عمري تيزو وزو، 2017-2018، ص17.

المبحث الثاني: المداخل النظرية لدراسة الترسيخ الديمقراطي وآلياته

لقد تعددت المقاربات والنظريات بالقدر الذي تعددت معه زوايا ومنطلقات دراسة موضوع الترسيخ، لذا سوف نتناول في المطالب الأول أهم الاقترابات التي تساعد على دراسة الترسيخ الديمقراطي، أما في المطالب الثاني سوف نتطرق إلى أهم آليات تجسيد الترسيخ الديمقراطي.

المطلب الأول: المداخل النظرية لدراسة الترسيخ الديمقراطي

هناك العديد من الإقترابات التي صاغها الدراسون في هذا المجال نذكر منها.

1- اقتراب الاستقرار والاستدامة:

أبرز رواد هذا الاقتراب "جوزيف شومبيتر" حيث انطلق من اعتبار الديمقراطية كمنهج لاختيار المسيرين السياسيين، وكمنهج للتسوية السياسية والبناء المؤسساتي، وبناء عليه يرى شوبيتر أن الترسيخ الديمقراطي يجب أن يعرف بأنه مسار التأسيس للقواعد التي تسمح بثبات وانتظام الانتخابات، مع التأكيد على الفاعلية والشفافية والاستدامة في المسار الانتخابي[1].

ويرى شومبيتر أنه يجب اخضاع جميع المؤسسات والأنساق الفرعية في النظام إلى محكمات وشروط ثلاثة تعد أساسية لقياس درجة رسوخ الديمقراطية وتتمثل في:

- غياب الأزمة.
- غياب عوامل اللا استقرار.
- الاستدامة.

ركز صامويل هانتغتون في كتاباته على أهمية البنية المؤسسية فتعزيز عملية التحول الديمقراطي وترسيخها لا يعتمد فقط على شروط ثقافية واقتصادية واجتماعية، بل يحتاج في الأساس إلى خلق مؤسسات سياسية قوية وثقافية، تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات

[1] Andereas scheeller. Op.cit.pp93-94.

وسيادة القانون وهو ما يسميه هانتفتون بإضفاء الصفة المؤسسية على السلوك السياسي الديمقراطي[1].

حدد هانتغتون أربع شروط حتى يكتسب التنظيم الطابع المؤسسي والتكيف قدرة المؤسسة على التفاعل والاستجابة للتفاعلات الداخلية والخارجية والقدرة على إجراءات تغييرات تنظيمية ووظيفية تناسب مع المتطلبات الظرفية وطبيعة التهديدات والتحديات.

- التعقيد: ويرتبط بدرجة تنوع وتعدد وحدات ووظائف المؤسسة.

- الاستقلالية ويشير هذا المؤشر إلى مستوى حرية المؤسسة في تحديد بدايتها، ويقاس بعدة محددات أبرزها الاستقلالية المالية والقدرة على تجنيد الأعضاء.

- التماسك: ويقصد به درجة الانسجام والاتفاق العام داخل المؤسسة تعرضت مقارنة الاستدانة والاستقرار إلى العديد من الانتقادات على أساس أن مسلماتها غير كافية لقياس درجة رسوخ الديمقراطية في النظم السياسة الناشئة، فهذه المؤشرات تفضي إلى أن نظم أوربا الشرقية وأمريكا الجنوبية ودول الخليج تصبح ديمقراطية راسخة بقدر الديمقراطية العريق.

2- مقاربة رسوخ القيم الديمقراطية (الثقافة السياسية).

حاولت هذه المقاربة اعطاء تصور بديل لمفهوم الرسوخ الديمقراطي، انطلاقا من اعتماد مفهوم أوسع للديمقراطية، فليس كل نظام ممأسس مستقر يدل على الممارسة الديمقراطية الصحيحة، وبالتالي فبدون إهمال أو إنقاص من أهمية المؤسسات والنظم القانونية والنظام الانتخابي والأحزاب السياسية ، التي تشكل حسب هذه المقاربة دورة مؤسساته متكاملة، يجب أن تتوافر مجموعة من القيم والمبادئ والآليات الضرورية التي يشكل الروح الأساسية للدورة المؤسساتية وتتمثل تحديدا في المساءلة والمشاركة والنقاش والحوار السياسي والتنافسية والتداول على السلطة وحقوق الأقليات[2].

[1] عبد الكريم بن بختي، مرجع سابق، ص62.

[2] حسن صالح علي أيوب، افاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2006و ص20.

ترجع أصول هذه المقاربة إلى نظرية الثقافة السياسية لغابريال الموند وسيدني فيربا لحق بهما كل من بوتنام وفوتوباما حيث اعتبروا أن المؤسسات السياسية ما هي في الحقيقة إلا ضمانة في ظلها يجب احترام مجموعة من القيم والمبادئ الضرورية والذي يعد أساسا يقاس به شدة الرسوخ الديمقراطي.

حضيت مقاربة رسوخ القيم الديمقراطية والثقافية السياسية بقبول وصدى واسعين لدى الأوساط العلمية والسياسية، وأصبحت دراسات سبرر الآراء إحدى أنجع السبل لمعرفة مدى تقبل الجماهير للنهج الديمقراطي في النظم المتحولة حديثا، وشكلت مسائل الإعتقاد والتوافق والرضا جوهر المقاربة.

3- مقاربة الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية:

ركزت هذه المقاربة على أهمية المتغيرات غير السياسة، كالنظم الاقتصادية والسياسات الاقتصادية النيوليبرالية والعولمة، ودور المنظمات الدولية, من رواد هذه المقاربة فيليب أكسهورن، غرا سيلا ديكتنزايلر وقد حددت هذه المقاربة جملة من المؤشرات يمكن من خلالها قياس .شدة رسوخ الديمقراطية وهي في أساسها مؤشرات اقتصادية وهي:

1. مرونة العمل.
2. تفكك الحماية الاجتماعية.
3. زيادة التنافسية.
4. مستوى الفقر واللا مساواة وتركز الدخل القومي.

إن مقاربة الاقتصاد السياسي تؤكد أن مؤشرات الترسيخ الديمقراطية إنما تقاس بمدى نجاح ورشادة سياسات التكييف والإصلاح الاقتصادي ومدى مراعاتها للبناء الاجتماعي، فالحل حسب ديكاتيرايلر يكون بالنهج الإبداعي أكثر من التقليد، وذلك نتيجة لسياسة

التفاوض بين الدولة ومختلف الشركاء الاجتماعيين، وتتم بإشراك الجماعات الأكثر ضعفا في المجتمع في رسم السياسات واتخاذ القرارات[1].

4- مقاربة الرسو في الترسيخ الديمقراطي:

الترسيخ هو مسار لتثبت الهياكل والقيم الديمقراطية بما في ذلك العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع المدني، أما عن صياغة فرضيات هذه المقاربة فقد كانت انطلاقا من الدراسة والتحليل الإمبريقي لمجموعة من الديمقراطيات (إيطاليا، اسبانيا، البرتغال، اليونان) وبناء على هذه الدراسة تم تحديد ثلاث أبعاد في النظام السياسي وهي: المؤسسات الحكومية، المؤسسات التمثيلية، المجتمع المدني، فالترسيخ في النهاية هو بناء شبكة علائقية بين الأبعاد الثلاثة، ثم إن العلاقة بين هذه الأبعاد تأخذ حسب مور لينو اتجاهين أساسيين القاعدة والقمة من المجتمع اتجاه المؤسسات، ومن القمة إلى القاعدة أي من المؤسسات المستحدثة اتجاه القاعدة أي المجتمع المدني[2].

إن المؤسسات السياسية تعتبر راسخة إذا تقبلها المواطن بصيغة إيجابية، فالترسيخ في نظرية الرسو ليس مسألة اختيار إنما مسألة قبول، وإذا كانت الأحزاب المتغير المحور في نظرية الرسو فمور لينو يذهب لأكثر من ذلك، بالتركيز على رؤساء الأحزاب الذين يعتبرهم القاطرة الرئيسة للتعبير عن الشرعية، من خلال دفع العملية السياسية في بعدها النيابي والتمثيلي وهو عمق وصميم النمط الديمقراطي في الحكم, شكلت نظرية الرسو إضافة نوعية لأدبيات الترسيخ الديمقراطي بتركيزها على جميع الأبعاد المعتمدة في المقاربات السابقة كالثقافة السياسية والمؤسسات وركزت علاوة عن ذلك على النظام الحزبي والشرعية.

5. المقاربة السلوكية:

تزعم هذه المقاربة كل من لينز، ستيبان دياموند، غانتز ولقد حاولت المقاربة السلوكية محاكاة الحالة الفيزيولوجية في أعراض الأمراض البيولوجية، حيث ينطلق الطبيب عادة من تحديد أعراض المرض وبناء عليه يستطيع تشخيص المرض وتقديم العلاج واعتماد على

[1] عبد الكريم بن بختي، مرجع سابق، ص66.

[2] نفسه، ص67.

نفس المراحل يرى السلوكيون ضرورة البدء لتحديد مظاهر العجز الديمقراطي والانطلاق من سؤال جوهري هو ما هي مؤشرات العجز الديمقراطي؟ وقد لخصوها في[1]:

1-**العنف:** من مظاهره:

- اغتيال القادة السياسن.
- تقييد الحريات والاعتداء.
- ترهيب المترشحين والمنتجين.
- التطهير العرقي.
- أعمال الشغب.

2- اعتلال العملية الانتخابية: ومن مظاهرها

- رفض المشاركة في الانتخابات.
- تجربة الأحزاب من الحق في المشاركة.
- رفض نتائج الانتخابات.
- السعي إلى التحكم في إنتاج الانتخابات.
- استخدام العنف. والقوة العسكرية للإطاحة بالسلطات المنتخبة.

6. المقاربة البنائية للترسيخ الديمقراطي:

أبرز رواد هذه المقامية آدم برزوسكي وتقوم إنكار هذه المقاربة على أن الترسيخ الديمقراطي يقوم على محددين أساسيين هما:

[1]: Larry diamond; developing toward. Consolidation. USA. The Johns kins university press. 1999. P65.: democracy

أ- المحدد المؤسساتي: حيث يرى البنائيون أنه لا مجال للحديث عن ديمقراطية راسخة دون تجاوز عتبة التصميم المؤسساتي القوي للحكم، إضافة إلى هندسة نظام انتخابي حيادي وتنافسي.

ب- المحدد السوسيواقتصادي تعود جذور هذا المحدد إلى نظريات الحداثة الأولى للمرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، حيث تم التأكيد على المحددات السوسيو اقتصادية للتنمية السياسية في عالم الجنوب[1].

ت- حسب البنائيون فإن الديمقراطيات التي لا يتجاوز فيها معدل الدخل الفردي 1000 دولار أمريكي في السنة تبقى ديمقراطية ضعيفة وبعيدة عن الاستقرار والترسيخ وأسموها بالديمقراطية الفقيرة، في حين الديمقراطيات التي يتجاوز فيها الدخ الفردي 61000 دولار أمريكي في السنة تحظى باحتمال أكبر للاستقرار والثبات والترسيخ.

المطلب الثاني: آليات الترسيخ الديمقراطي.

لإرساء وترسيخ نظام ديمقراطي يتطلب بعض الآليات لتحقيق ذلك وتتمثل فيما يلي:

أولا: آليات الترسيخ الديمقراطي المتعلقة بالنظام السياسي

تعتبر عملية التداول على السلطة عبر انتخابات حرة وتنافسية آلية لترسيخ نظام ديمقراطي، وركيزة أساسية في بناءه، والذي يتطلب مجموعة من الشروط يمكن إجمالها في التعددية الحزبية والانتخابات الدورية الحرة والنزيهة ومؤسسات الدولة, كذلك ضرورة وجود حالة من الاستقرار السياسي في أي نظام ديمقراطي مؤشر لطبيعة وحدود ممارسة الحكام للسلطة والعلاقة بين مؤسسات النظام السياسي وحجم التوازن بينها.

وتتطلب مسألة التداول على السلطة في الدولة ونظامها السياسي انتقال السلطة من نخبة إلى نخبة، وهذا لا يعني إطلاقا المساس بالنظام السياسي القائم وعقيدته أو بقيم

[1]Andreas schelder." Comment observer la consolidation democratique". Revue international de politique comparee. 2001. Vol.8. pp 230-235.

الديمقراطية ومبادئها[1].

ثانيا: آليات الترسيخ الديمقراطي المتعلقة بالنظام الحزبي

يتمثل في حرية تشكيل الأحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية دون قيد أو شرط، في ظل التطورات الراهنة، يعتبر أهم عناصر المفهوم الديمقراطي وعملية التحول الديمقراطي تتضمن تحولا من حزب واحد إلى نظام حزبي تعددي له القدرة على ترسيخ النظام الديمقراطي واستقراره.

تعتبر الأحزاب السياسية ضرورية للعملية الديمقراطية لما تلعبه من دور مهم في تنمية مجال الاتصال بين المؤسسات السياسية والشعب والتعبير عن آرائه في القضايا الرئيسية كوسيط بين الفرد ومؤسسات الدولة، يذهب روبرت دال إلى أن تأهيل أي نظام سياسي ليكون ديمقراطيا يستلزم توفر شرطين أساسيين هما:

- انفتاح المؤسسات للتنافس.
- وجود أحزاب سياسية لما تلعبه من دور في تحقيق المشاركة السياسية.

ثالثا: آليات الترسيخ الديمقراطي المتعلقة بالنظام القانوني.

تضمن هذه الآلية مجموعة الحقوق والحريات العامة، التي أصبح توافرها عاملا مهما لاحترام حقوق الإنسان وديمقراطية النظام السياسي، إذ لاستقرار نظام ديمقراطي وترسيخه يتطلب احترام الحقوق والحريات وحقوق المواطنة والمساواة وأن الاعتداء عليها يعد اعتداء على المجتمع كله[2i].

وبالتالي فقيام نظام ديمقراطي يتطلب وجود مبدأ سيادة القانون والذي يستلزم وجود سلطة قضائية تتمتع بالاستقلالية التامة.

[1] عماد بن محمد، التداول على السلطة منشور على موقع الإلكتروني:
http:/www.eddarb.com/arhcles/neus/php/23 تم التصفح يوم 2021/05/21 على الساعة 21:15

[2] عمر صدوق، دراسة في مصادر حقوق الانسان، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص70.

الفصل الثانـــــــي:

التحول الديمقراطي في تونس

أصبحت تونس ثورة شعبها أنموذجا للعالم العربي، لأنا أسقطت النظام الاستبدادي الذي حكم تونس لعقود من الزمن، فقد أدت حالة الاستبداد والانغلاق السياسي إبان حكم بن علي إلى تظافر جملة من العوامل أدت إلى تآكل نظامه وتنامي السخط الشعبي، أيضا حققت الثورة التونسية الاستثناء مرة أخرى بنجاحها في إدارة المرحلة الانتقالية في حين تحولت الثورات في الدول العربية الأخرى إلى انقلابات وحروب أهلية ودما، لذا وجب التطرق إلى دوافع ومسار الثورة وكذا المسار الانتقالي للثورة التونسية كي تساعدنا في فهم لماذا نجحت الثورة التونسية فيما فشل الآخرون.

المبحث الأول: الثورة الشعبية في تونس

ينظر الكثير من الدارسين إي أن حادثة البوعزيزي ليست إلا الشرارة التي أشعلت الثورة التونسية، ومن ثم الثورات العربية والتي لم تخطط لها النخب السياسية ولا القيادات الحزبية أو الثقافية، لذا كان لابد من الوقوف على الدوافع الحقيقية للثورة ومن ثم مسارها وخصائصها.

المطلب الأول: دوافع قيام الثورة التونسية.

ككل حدث تاريخي كبير تقدم لنا الثورة التونسية بوصفها ظاهرة متعددة الأبعاد لا يمكن فهمها باختزالها في بعد واحد والاكتفاء بقراءتها من زاوية واحدة، ويكشف استقراء الواقع الاقتصادي والاجتماعي في تونس عن تراكم مجموعة من المشكلات كان لها الدور الحاسم في تفجير الثورة من أبرزها نذكر:

1.طبيعة النظام السياسي التونسي الذي وظف أجهزة الدولة والحزب لأغراضه وأغراض بطانته، فقد أدى تجميع السلطة والثورة في يد واحدة وإغلاق جميع منافذ التعبير إلى ارتكاب النظام الحاكم انتهاكات جسيمة في حق الشعب التونسي وخاصة في صفوف المعارضين، وكبت الحريات ومنع الشعب من حقه في النضال السياسي وهي ما أسهم في إضعاف جميع المؤسسات الوسيطة التي يمكن أن تنقل مطالب المجتمع إلى مؤسسات الدولة[1].

2.الحضور المكثف للحزب الحاكم إداريا وعلى مختلف المستويات أفقيا وعموديا وممارسة الرقابة عن طريق إنشاء لجان التنسيق الحزبي إضافة إلى التداخل بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحرب والوزارة الأولى.

3.طرح مشروع يكرس الرئاسة مدى الحياة والحكم الفردي المطلق، حيث تصاعدت وتيرة الجدل في تونس بشأن مطالبة قوى سياسة ونقابية بالتجديد للرئيس بن علي لولاية سادسة عام 2014[2].

---

[1] عبد العلي حامي الدين، " الثورة الشعبية في تونس: مدى قابلية النموذج للتعميم"، سلسلة تقييم حاتة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2011،ص9.

[2] ناجي عيد الثورة "الحركة الإحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي"، المستقبل العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة34، العدد 387، ماي 2011، ص139.

4.التهميش المناطقي للجنوب والوسط مقارنة بالمحافظات المطلقة على البحر فقد كشفت دراسة أعدتها منظمة رجال الأعمال التونسيين أواسط عام 2010 على أن أكثر من 52% من الشركات التونسية توجد في سبع محافظات ساحلية، وأن سبعة عشر محافظة المتبقية لا تستقطب إلا أقل من نصف المؤسسات التونسية والاستثمارات الحكومية ما يعني أن نسب البطالة والفقر فيها أكبر بكثير من المعدلات الوطنية[1]. وعلى سبيل المثال بلغت معدلات البطالة سنة 2008 في الولايات الجنوبية سيدي بوزيد 32.2%، قفصة 42% القصرين 35% بينما لم يتجاوز المعدل الوطني 21.6%[2]، ويمكن القول إن أدراك سكان هذه المناطق لحجم التفاوت غير المبرر بين مناطقهم ومناطق الساحل ولد إحساسا جماعيا بعقدة الإهمال من طرف السلطة المركزية، وهو ما يفسر الدور الحاسم الذي لعبته هاته المناطق في المظاهرات التي أطاحت بنظام بن علي.

5.تفاقم مظاهر الفساد والرشوة والمحسوبية التي عمت جميع القطاعات السياسية والاقتصادية والأكاديمية في السنوات الأخيرة لحكم بن علي وهي ما أدى إلى تراجع ترتيب تونس من 43 سنة 2005 إلى 61 سنة 2007 حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية.

6.تراكم النظالات من أجل الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي يعد من أهم العوامل المساهمة في تفجير الثورة وكان من أبرزها أحداث سبيطلة والحوض المنجمي سنة 2008، وأحداث بن قردان ومدنين سنة 2009 والتي وصفت بالدموية لم تشهد لها البلاد مثيل منذ أحداث الخبز سنة 1984[3].

7.تنامي الثقافة الاتصالية والمعلوماتية وسط الأجيال الشابة أدى إلى تبلور قدرات نوعية جديدة مستمدة من استخدام هذه المعرفة والتقنيات، استطاعت عبر موقع التواصل

[1] كمال بن يونس، "التهميش الشامل، عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس السياسة الدولية، مصر مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 184، أفريل 2011، ص ص 58-59.

[2] المولدي الأحمر، "الطابع المدني والعمق الشعبي للثورة التونسي"، في محمد مالكي وآخرون، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، ص 129.

[3] نبيل عبد الفتاح، النخبة والثورة، مصر: دار العين للنشر، 2013، ص49.

الاجتماعي والمدونات أن تكسر القيود السياسية والقانونية والأمنية والإدارية المفروضة على حرية التعبير الرأي[1].

8.انتهاكات بن علي المنهجية لمتوق التونسيين وكانت تلك هي الوسيلة التي استعملها ليثبت بها أسس حكمه المبني على نشر الرعب والخوف بين التونسيين، ولم يبد أي احترام للقانون، وهو ما كان أحد الأسباب الهامة التي اشعلت الثورة لتضع نهاية لمعاناة الشعب التونسي.

9.إن هذه الأسباب السالفة الذكر إلى جانب العديد من الأسباب الأخرى هي التي دفعت الشباب التونسي إلى أن يثور في وجه نظام بن علي الاستبدادي، وتؤكد الأحداث على مدار التاريخ أن أعظم ما يؤدي إلى تدهور وانهيار النظم السياسية هو تفشي الظلم والطغيان في المجتمعات.

المطلب الثاني: مسار ثورة 17 ديسمبر 2010 التونسية.

مثلت الثورة التونسية التي أدت إلى هروب الرئيس التونسي وعائلته إلى السعودية والإطاحة بنظامه الذي استمر مدة 23 عاما علامة فارقة وبداية مرحلة تاريخية جديدة في العالم العربي، كانت انطلاقتها يوم 17 ديسمبر كرد فعل على انتحار البوعزيزي في ولاية سيدي بوزيد كتغيير عن تراكم الاحتقانات الاجتماعية في شكل مظاهرات، إضرابات مشادات مع قوات الأمن ثم شملت جهات داخلية عديدة في الجنوب والمناطق الغربية للبلاد، ولم تتطور هذه الاحتجاجات إلى تمرد عنيف ثم إلى ثورة سياسية إلا بعد أحداث القصرين وتالة يومي 8 و9 جانفي 2011 والتي سقط فيها 50 شهيدا وعشرات الجرحى[2]، ثم المسيرات الشعبية التي بلغت أقصاها في قابس والساحل وصفاقس التي عرفت يوم 12 جانفي 2021 مظاهرة ضخمة نظمها الاتحاد التونسي للشغل ضمت أكثر من 100 ألف متظاهر لتصل الاحتجاج أخيرا إلى ضواحي العاصمة تونس ليصيب التيار يوم 14 جانفي انطلاقا من مساحة محمد على معقل في مظاهرة ضخمة أكثر من 100ألف كسرت حواجز الأمن

[1] نبيل عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ص 45-46.

[2] جمال بن يونس، "التهميش الشامل عوامل إندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس" ، مرجع سابق، ص59-60.

واقتحمت شارع بورقيبة لتصل أمام بناية وزارية الداخلية هتافات المتظاهرين ارحل .. ارحل ... ارحل.

والرفت أن هذه المظاهرات شاركت فيها كل الفئات العمرية من شباب وشيوخ وأطفال ومن كل الشرائح المهنية والاجتماعية ولم يقتصر مطالبها على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية إنما تطورت لتشمل المطالبة بالانفتاح السياسي والإعلامي ومحاربة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية[1]، ليرفع المتظاهرون سقف مطالبهم إلى المطالبة بإسقاط النظام على الرغم من قيام الشرطة بإرهابهم عبر إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين.

وأجرت الرئيس بن علي على إقالة عدد من الوزراء من بينهم وزير الداخلية وتقديم وعود لمعالجة المشاكل التي نادى بها المتظاهرون، لكن الاحتجاجات توسعت وازدادت شلها وفي 13 جانفي ظهر بن علي مجددا على شاشة التلفاز ليلقي خطابا تاريخيا غير مسبوق يعلن فيه أنه فهم الشعب التونسي أخيرا ويعلن عن استجابته لمطالب الشعب، ووعد بعدم الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة عام 2014، كما أعلن عن تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في الفساد[2]. لم يعر الشعب التونسي أهمية لتلك الوعود أو الخطابات الثلاثة التي ألقاها بن علي والأكثر من ذلك فعلت هذه الخطابات فعلا عكسيا إذ أنها أججت توهج الثورة لكونها خطابات خالية من المصداقية ولم ترق إلى طموحات الجماهير الغاضبة.

استطاع المتظاهرون بعد 25 يوما، وبفضل تلاحمهم وطول نفسهم أن يطيحوا بالرئيس بن علي مساء يوم الجمعة 14 جانفي 2011، والذي أجبر على التنحي من السلطة ومغادرة البلاد بشكل مفاجئ بحماية ليبية إلى السعودية وذلك في تطور دراماتيكي لم تشهده المنطقة العربية من قبل[3].

في نفس اليوم أعلن الوزير الأول محمد الغنرشي عن توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة وذلك بسبب تعثر أداء الرئيس لمهامه وفق الفصل، 56 من الدستور مع إعلان حالة الطوارئ وحضر التجول، لكن مع رفض المتظاهرين قرر المجلس الدستور اللجوء إلى الفصل 57 من الدستور وإعلان شغور منصب الرئيس وبناءا عليه أعلن يوم السبت 15

[1] ناجي عيد الثورة "الحركة الإحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي" مرجع سابق، ص131.

[2] عربي بشارة، الثورة التونسية المجيدة، بنية ثورة وصيرورتها من خلال بوعياتها، ص277.

[3] ناجي عبد الثور، مرجع سابق، ص 137.

جانفي عن تولي رئيس مجلس النواب فؤاد لمبزع منصب رئيس الجمهورية يشكل مؤقت إلى حين إجراء انتخابات رئاسة مبكرة خلال فترة و45 إلى 60 يوما.

المطلب الثالث: الفواعل الرئيسية في ثورة تونس

لعب الكثير من الأطراف الفاعلة في تونس أدوارا أساسية في إنجاح الانتقال الديمقراطي وتجنب تونس مصائر مشابهة لما حصل في الدولة العربية الأخرى التي شهدت بدورها ثورات ضد أنظمتها الاستبدادية ومن أهم هذه الأطراف نذكر:

أولا: الأحزاب والنخب السياسية.

عاشت تونس في المرحلة الانتقالية صراعا سياسيا وأيديولوجيا مريرا بين قوى مختلفة ذات مرجعيات إسلامية وقوى علمانية، ففي أعقاب الإطاحة بنظام بن علي احترم الصراع في تونس بين التيارين السالفين الذكر وكانت هوية الدولة وسياقها الحضاري الموضوع الأبرز في تفاعلات النخب المختلفة من خلال:

– التيار الإسلامي الممثل أساسا في حركة النهضة مع بعض الأحزاب يتخوف من العلمانيين وفكرة تغريب الدولة.

– التيار العلماني ويمثله إلى جانب مجموعة من المثقفين من التيار الليبيرالي والمتمثل أساسا في التيار البورقيبي والتيار اليساري والقومي، ولهذه التيارات المذكورة مرجعيات علمانية مختلفة بين المعتدلة والمتطرفة.

وتتجلى مظهر هذا الصراع في بداياته بطرح موضوع هوية الشعب التونسي في الدستور.

– استغرق الجدل المتعلق بفصول الدستور الجديد كثيرا من الوقت والجهد وأنصب النزاع أساسا بين العلمانيين والإسلاميين على مسائل متعلقة بهوية الدولة ونظام الحكم والحريات العامة من خلال ثلاث مسائل:

أ. مسألة هوية الدولة، اختلفت النخب على مكانة الشريعة الإسلامية، هل يتم وضعها مصدرا من مصادر التشريع، تنازل التيار الإسلامي بهذا الخصوص وتم إزاحتها من المسودة.

ب. مسألة طريقة الحكم: تباين القوى السياسية بين من يدعو لنظام حكم برلماني وكانت النهضة أنشد المدافعين على هذا الخيار، ومن يدعو لنظام حكم رئاسي وكان بعض العلمانيون يدفعون لهذا الخيار لعلمهم بضحالة تمثيلهم الشعبي أثناء الانتخابات.

ت. مسألة المرأة ذهب الليبيراليون إلى اعتبار المسألة تخص المساواة المطلقة بين الجنسين، فيما اعتبر الإسلاميون العلاقة هي علاقة تكامل قبل أي شيء[1].

للسلطة العمومية، حيث نص القانون على أن المجلس سيد نفيه، ومنحه صلاحيات واسعة انتقل لمقتضاها من مجلس مهمته الأساسية صياغة الدستور إلى مجلس برلمان صلاحياته مراقبة أداء الحكومة وتحديد صلاحياتها ومنحها الشرعية، كما منح القانون صلاحيات لمراقبة مؤسسة الرئاسة، وبذلك جمع المجلس بين يديه جميع السلطات (التأسيسية، التشريعية، التنفيذية)[2].

بانتخابات المجلس التأسيسي انتقل المشهد الحزبي التونسي إلى الانتظام ضمن أربع جهات سياسية هي: جبهة الترويكا الحاكمة، الجبهة الليبيرالية، الجبهة السيارية القومية، جبهة الإنقاذ[3]، والواضح أن الحراك مستمر وأن التحالفات السياسية لم تستقر بعد وستعود مع كل موعد انتخابي للانتظام من جديد حسب مصالح كل حزب.

---

[1] يشير الجزيني، الانتقال الديمقراطي في تونس، دستور الجمهورية الثانية وتحديات الصياغة (حزب حركة النهضة أنموذجا)، نشر مركز الدراسات السياسة والاقتصادية والاجتماعية (ست) إسطنبول، تركيا، العدد1، السنة 03، ربيع 2014، ص17-18.

[2] أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس، الدرب الطويل نحو التوافق، مرجع سابق، ص10.

[3] جبهة الترويكا (النهضة، حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، حزب التكمتل من أجل العمل والحريات) فاد هذا الائتلاف والحكومة برئاسة جبالي عن النهضة والروز في كريس للجمهورية، الجبهة السيارية القومي، تجمع يضم 14 حزب من القوميين وأقصى اليسار حيهذا الإنقاذ تأسست إثر إعتيار محمد براهيمي في 25 جواب 2013 المزيد عن التفصيل أنظر لانور الجمعاوي، المرجع السابق، ص ص 2-5.

ثانيا: المجتمع المدني:

تجلى دور المجتمع المدني بعد الثورة خلال الانتخابات التونسية لعام 2011 و2014 حيث تأسست شبكة من مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بالحريات والديمقراطية وأطلقت على نفسها اسم "مرصد شاهد" وهي تضم كذلك الهيئات المهنية للمحامين والأطباء والصيادلة يهدف لدعم العملية الانتخابية ومراقبتها[1].

وشاركت مراكز الحريات التي تعني يدعم التحول الديمقراطية بإعداد مشاريع قوانين، مثل مشروع القانون المتعلق بأحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ومشروع قانون تسجيل الناخبين، ومشروع قانون العدالة الانتقالية.

ونظمت جمعيات المجتمع المدني سلسلة من الندوات حول مشروع الدستور والنقاط الخلافية فيه قبيل إقراره، وناقشت الآليات والإجراءات الكفيلة بتحقيق نزاهة الانتخابات.

في الانتخابات الأولى بعد إقرار الدستور سمحت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لنحو من 140 من المنظمات المدنية بمراقبة الانتخابات، ومن أبرز المنظمات ائتلاف أوفياء"، و"عتيد"، و"مراقبون"، و"صوتي" و"أنا يقظ" والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان إضافة إلى "شبكة مراقبون" التي يصل عدد أعضائها إلى ما يقارب 4 آلاف عصر[2].

أمام انسداد الأفق السياسي عقب عمليات الاغتيال لكل من محمد براهمي وشكري بلعيد ولحماية تونس من مضاعفات سلبية قد تقلب المشهد السياسي والميداني برمته رأسا عن عقب، وكي لا تجر البلاد إلى التجربة المصرية أو الليبية، وجدت مؤسسات المجتمع المدني وخاصة "الاتحاد التونسي للشغل" نفسها تمسك بزمام المبادرة لإطلاق حوار شامل بين مختلف الأحزاب السياسة التونسية، فأعد الاتحاد العام التونسي للشغل بالاتفاق مع "اتحاد الصناعة والتجارة" وعمادة المحامين والرابطة التونسية لحقوق الإنسان "مبادرته مرفقة

[1] ليلى بحرية "المجتمع المدني المستقل والمحايد يبقى ضمام الأمام ضد الاستبداد والفساد"، جريدة الخبير 12/09/ شوهد يوم 2021/04/20 http//:www.chahed.tn/index.php/cache/121-2014-12-19-06-59-45

[2] كرم سعيد، تعزيز الديمقراطية: تونس بين خفوت الاسلاميين وصعود تيارات الحداثة"، المركز العربي للبحوث والدراسات، في2014/11/19،منشور على الرابط: ;http;//www.acrseg.org.//18403 يوم:2021/04/21.

بخارطة طريق تضمنت عدة نقاط إجرائية ومبادئ أساسية للحوار وأهدافه أهمها إيجاد أرضية مشتركة يتفق عليها الجميع بشأن المسائل المتعلقة بالقضايا الخلافية[1].

لم يكن مسار الحوار سهلا أو في المتناول بل عرف تعرجات وعقبات وانتكاسات عديدة في مختلف مراحله، غير أن إرادة مؤسسات المجتمع المدني الراعية للحوار وإيمان أطراف الصراع بأهمية الحوار كأداة لتجاوز العقبات أدى لنتائج إيجابية، حيث تحقق النجاح في تهيئة التوافق على شخصية مستقلة لرئاسة الحكومة، وبعض القضايا التقنية والتنظيمية مثل انتخاب الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وتحديد تاريخ استقالة حكومة على العريض، ومواعيد الانتهاء من صياغة الدستور[2]

على ضوء ما سبق يتضح الدور الكبير الذي قام به المجتمع المدني في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين، مما أدى إلى التغلب على الأزمة التي مرت بها البلاد ونجحت في تجنيب البلاد من الانزلاق إلى المجهول، وقد توج هذا الدور الرائد لمؤسسات المجتمع المدني بنيلها جائزة نوبل للسلام بتاريخ 2015/10/9 بالعاصمة النرويجية تكريما لهذه المؤسسات على جهودها في إدارة الحوار بين الأحزاب السياسية وإنجاح عملية التحول الديمقراطي[3].

ثالثا: دور الإعلام في عملية التحول الديمقراطي في تونس

ظل الإعلام التونسي قبل الثورة خاضعا للرقابة بشكل صارم، وهذه الرقابة الصارمة التي نفذها بن علي شملت كافة وسائل الإعلام سواء كانت مستقلة خاصة أو عمومية تمتلكها الدولة، وكانت كافة المراحل التي تمر المضامين المنشورة عبر وسائل الإعلام مراقبة وخاضعة تحت اشراف عدد من الهيئات الحكومية التابعة للدولة مثل: وزارة الاتصالات المسؤولة عن القطاع الإعلامي ووكالة الاتصال الخارجي التي تتبع بدورها لوزارة

---

[1] عبد اللطيف الحناشيو الحوار الوطني في تونس: الاليات والمالات، مركز الجزيرة للدراسات، 2014/03/26و منشور على الرابط: studies.aljazeera.net/files…/2014/02/201426105920985479.html

[2] وكالة تورس للأنباء، نص خارطة الطريق الرباعي الراعي للحوارو 2013/10/05، منشور على الرابط: www.turess.com/binaa/26361 شوهد يوم:2021/04/21.

[3] ميدل است اونلاين، "نوبل السلام لرباعي الحوار التونسي" 2015/10/09، منشور على الرابط:www.middle-east-online.com/?id=208976. شوهد يوم: 2021/05/20.

الاتصالات إضافة لوزارة الداخلية التي كانت تتحكم بإصدار التراخيص لوسائل الإعلام المختلفة بناء "على الرؤية الأمنية والسياسية لنظام بن علي الحاكم[1].

اعتمد نظام بن علي أسلوب الاحتكار الإعلامي ومنع الوصول إلى المعلومة، في حين منح أوسع مساحة للإعلام الرسمي المصفق له ولعائلته، حيث احتكرت قناتا "الوطنية1" "والوطنية2" قطاع الإعلام المرئي والمسموع ومهمتهما التركيز على أخبار رأس النظام وعائلته وحتى العائلة الكبيرة لحرم الرئيس[2]. لم يختلف الحال بالنسبة لوسائل الإعلام المقروءة المطبوعة أو الإلكترونية فقد احتكرها النظام لصالحه، فهي إما تتبع مباشرة النظام أو يعود للحزب الحاكم الذي يرأس النظام. أما صحافة المعارضة قبل الثورة فقد كانت تتمثل بثلاث صحف مطبوعة هي: "المواطنون، الفجر، الطريق الجديد" وعاشت ظروف القهر السياسي والاقتصادي والقمع بلا توقف، وعلى صعيد المحتوى الإلكتروني أوكلت للوكالة التونسية للإنترنت مسؤولية مراقبة كافة المواقع الإلكترونية والحرص على حجب أي محتوى ضد النظام أو يخالف رؤيته باعتباره غير مقبول[3].

إن الثورات التي تخرج من إرادة الشعوب لا يمكن أن تنجح دون توفر إعلام قادر على حشد الثورة وتعبئة الجماهير وتوجيه بوصلتها نحو الهدف، لكن هذا غير ممكن في ظل أنظمة استبدادية[4]، لذا سعت الجماهير لاستغلال وسائل التواصل الاجتماعي (فايسبوك، تويتر، يوتيوب) من أجل تأطير الثورة وتنظيم الجماهير والتعريف بأهداف وغايات الثورة سواء داخليا أو خارجيا رغم وجود أكثر من 450 قناة فضائية عربية إلا أن ذلك لا يمثل

[1] فاطمة العيساوي "الإعلام التونسي في مرحلة انتقالية، مركز كارليجي، 2012/07/10 http://carnegiemecorg/، شوهد يوم: 2021/05/07.

[2] ياسر المختوم "منظومة الدعاية تحت حكم بن علي–الكتاب الأسود"، مركو نماء 2014/03/29 منشور على الرابط: http://nama-center.com/achvuhedatials.aspx?id=398< شوهد يوم: 2021/05/22.

[3] فاطمة العيساوي، "الإعلام التونسي–مرجع سابق.

[4] رجائي الميرغتي، "دور الإعلام في التحول الديمقراطي المجتمع المدني داعما–الائتلاف الوطني لحرية الإعلام نموذجا"، 2011/07/15 منشور على الرابط التالي: http://ncmf.info/?p=244، شوهد يوم: 2021/05/02.

شيئا مقارنة بما تقدمه شبكة الإنترنت التي مكنت الجماهير من الوصول إلى عدد غير محدود من مصادر المعلومات بدءا برسائل الإعلام وانتهاء بالمدونات الناشئة إضافة إلى إمكانية التواصل والتحاور والنقاش مع بعضهم البعض حتى أصبحت القنوات الفضائية تخصص بعضنا من برامجها لعرض فيديوهات المتابعين، وهناك قنوات خصصت فروعا خاصة للبث المباشر عبر ما يسمى *بالمواطن* الصحفي، حيث أصبح المواطن هو مصدر المعلومة بالصوت والصورة مما جعل أخبار وحيثيات الثورة تنتشر بسرعة كبيرة، وكذا أماكن المظاهرات وأزمنتها كلها أصبحت على شبكات التواصل[1].

بعد قرار بن علي عاشت تونس انفجارا إعلاميا وطفرة لم تشهدها من قبل، حيث تجاوز عدد وسائل الإعلام المسموعة الخمسين إذاعة، وبلغ عدد المحطات التلفزيونية أكثر من خمسة عشر محطة، أما الصحف والمجلات فبلغ مائتي مطبوعة[2]. هذا الانفجار الإعلامي وهذه الكمية من القنوات والإذاعات والجرائد وهذا الجو من الحرية والانعتاق من قيود الاستبداد، ولد ظاهرة الفوضى الإعلامية أو الانفلات الإعلامي الذي انعكس بفعل عدة عوامل أبرزها: كونه انعكاسا للخلافات والتباينات والصراعات الأيديولوجية بين الأحزاب السياسية التونسية إضافة لعدم نجاح الإعلاميين في الانتقال من المناخ الدكتاتوري السابق، وقد رافقت الفوضى الإعلامية مراحل التحول الديمقراطي منذ انتخابات المجلس التأسيسي في عام 2011 مرورا بحكومات الترويكا، واستمرت على هذا النحو خاصة في المواعيد الانتخابية.

ظاهرة الانفلات الأمني تعددت أهدافها وغاياتها، فمنها ما كان يهدف لتفويض مكتسبات الثورة عبر ما يسمى بالثورة المضادة عبر استحضار النموذج المصري، ومنها ما

[1] نديم منصوري، "دور الإعلام التواصلي الجديد في تحريك الثورات العربية"، الأخبار 2012/03/28 منشور على الرابط http://al-akhbar.com/opinion/67495، شوهد يوم:2021/05/17.

[2] محمد معمري، "الإعلام التونسي الفائز الأكبر"، العربي الجديد، 2015/01/14 منشور على الرباط: http://www.alaraby.co.uk/medianews/b2bd70da-ea1f-4dec-b181، شوهد يوم: 5021/05/19.

كان لا يلتزم بمعايير المهنة وأخلاقيتها بغرض تحقيق الربح والإثارة، والملاحظة هنا أن الإعلام التونسي بشكل عام لم ينحز إلى الثورة والجماهير التي صنعت هاته الثورة، بل انحازت بعض وسائل الإعلام ضد الحكومات التي أفرزتها الصناديق[1].

لم تكن المحطات الانتخابية بعيدة عن هذه الأجواء والتي شكلت مرحلة هامة في عملية التحول الديمقراطي بعد الثورة، حيث شهدت دورا سلبيا لبعض وسائل الإعلام، والتي سجلت خروقات لبنود القانون الخاص بالحملات الانتخابية بالتزامن مع تصاعد حدة معركة الأحزاب السياسية[2].

حالة قطاع الإعلام هذه تتحمل الحكومة جزء كبير منه، فالتعاطي المرتبك غير الواضح من قبل الحكومة كان سيد الموقف فتارة تخرج الحكومة لطمأنة الرأي العام التونسي، وتارة تعمل على كشف قوائم بأسماء الإعلاميين الفاسدين الموالين للنظام السابق، وتارة بطرح الموضوع على المجلس التأسيسي لإعادة النظر بالمنظومة الإعلامية بما فيها الجوانب القانونية منها. فغياب الاستراتيجية لدى الحكومة وعدم وجود البدائل المدروسة بعناية لإصلاح هذا القطاع منذ انتخابات 23 أكتوبر 2011 والضعف الواضح في السياسة الاتصالية لدى الحكومة، مع عدم الاستفادة من الكوادر الإعلامية، كل ذلك أثر بشكل مباشر في دور الإعلام الداعم لمسار الثورة والتحول الديمقراطي في تونس، وفتح المجال واسعا لتطاول العديد من الوسائل الإعلامية المعادية لروح الثورة، ويبقى الأمر مرشحا لمزيد من التناقضات ما لم يتحد الكل وفق برنامج سياسي محدد المعالم يراعى فيه أهداف الثورة ومطالبها.

---

[1] نور الدين الميلادي، "الإعلام والإنتقال الديمقراطي في تونس"، الجزيرة نت، 2013/01/18 منشور على الرابط: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/1/8. شوهد يوم: 2021/05/26.

[2] صحيفة العرب، "الإعلام في تونس يسقط في فخ تصفية الحسابات السياسية"، العدد 9714، 2014/10/21، ص18، منشور على الرابط: http://www.alarab.co.ukim/?id=35909،

رابعا: دور الجيش في نجاح الثورة

تعتبر المؤسسة العسكرية إحدى المؤسسات الكفيلة بحفظ توازنات المجتمع لما تملكه من قوة عسكرية مسلحة، ولما تملكه من شعبية وثقة لدى قطاعات المجتمع المختلفة بسبب عدم تدخلها في الحياة العامة، خلافا لدور الأجهزة الأمنية فقد تسهم المؤسسة العسكرية في استمرار شكل النظام المستبد إلى فترات أطول، وقد تدفع نحو الإصلاح السياسي والديمقراطي في حال تفاقمت مناخات الاحتجاج الشعبي[1]. وقد تتحرك المؤسسة العسكرية لصالح المطالب الشعبية في حال تخوفها من دخول البلاد نحو الفوضى، وإذا ما توفر لدى مؤسسة الجيش الإيمان بأن دور الجيش هو حفظ الحدود والقيام بمهام الأمن القومي.

منذ تولى الرئيس بورقيبة رئاسة تونس بين أعوام 1957-1987 اعتمد على المؤسسة الأمنية في إدارة البلاد وتدعيم النظام وانفتح على قيم الحداثة الغربية في المجال الثقافي، دون أن يتبنى نظريا وعمليا مضامين الليبيرالية والديمقراطية الغربية، وبنى علاقات مميزة مع فرنسا وباقي الديمقراطيات في حين مارس شتى أشكال الاستبداد والتفرد بالسلطة وغابت الهيكلة البيروقراطية الحديثة عن مؤسسات النظام وعن المؤسسة العسكرية، فبقيت كباقي جيوش العالم الثالث بل أقل عدة وعتادا[2].

استغل بورقيبة المحاولة الانقلابية التي قادها الضابط لزهر شرابطي سنة 1962 وفعل على تحجيم دور الجيش، ومنح سلطات واسعة للقوى الأمنية وعلى رأسها الحرس الوطني، فالنظم السلطوية تثق بالمؤسسات الأمنية لأنها لا تملك قطاعات عسكرية ضخمة وموحدة يمكن تحريكها لإحداث انقلابات عكس الجيوش, وكسابقه ولضمان تهميش الجيش التونسي قام بن علي بافتعال محاولة انقلاب عسكري سنة 1991، إتهم فيها بعض الضباط وأصدر أحكاما بالإعدام وأحكاما بالسجن المؤبد إضافة لإقالة عدد من الضباط وإحالتهم على التقاعد المبكر بدعوى انتماء بعضهم للتيار الإسلامي[3].

---

[1] أحمد المالكي وآخرون، ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات، مرجع سابق ص328

[2] خليل الرقيق، الجيش التونسي والسياسة، من الجياد الإجباري إلى الجياد الإيجابي، معهد الربيع العربي، العدد 27 ، 2012 شهد على الرابط www.arabdi-org/inder.php et viewOphan=com-fjelated ?

[3] بدرة فعلول، الجيش ،سيعود إلى ثكنه-دور المؤسسة العسكرية التونسية من المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية، 2011، منشور على الرابط: carnegieendowment.org/sada/?fa=45909elangcar. شوهد يوم: 2021/05/31..

خلال تتبع مشهد الربيع العربي وما تخلله من تحولات سياسية، تبين أن هناك تمسكا شديدا بالسلطة قامت به المؤسسة العسكرية العربية الحليفة والصديقة لروسيا كما في ليبيا وسوريا، وبعض المؤسسات لم تتقبل التحول الديمقراطي واستطاعت الالتفاف حوله كما حصل في مصر, لكل الجيش التونسي يصنع الاستثناء ليلعب دورا إيجابيا خلال أحداث الثورة التونسية 2010، حيث منعت انهيار الدولة وحالت دون انتشار الفوضى، حيث وقفت المؤسسة العسكرية إلى ثورة التونسيين ورفضت التدخل ضد المتظاهرين، وطلب من الرئيس بن علي الرحيل وترك السلطة، خوفا من دخول البلاد في حرب أهلية، خلافا لما حصل في مصر عندما انقلب الجيش بزعامة وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي على الرئيس المدني المنتخب ديمقراطيا محمد مرسي[1].

اعتبر بيان القصية في شهر فيفري 2011 نقطة تحول إيجابية منفصلة لصالح الثورة التونسية، عندما وقف الجيش إلى جانب الشعب برفضه الخضوع لتعليمات المؤسسة السياسية لفرض النظام بالقوة العنف فكان رفض رئيس هيئة أركان الجيش الفريق الأول *رشيد عمار* قمع الشعب، وأعلن عم مساندة الثورة بكل الوسائل المتاحة، وبذلك رفض الانصياع لتعليمات بن علي التي كانت تنص على قمع الثوار بالقوة، فأصبح رشيد عمار بطلا قوميا أثناء الثورة لرفضه إطلاق النار على المتظاهرين، وعقب الإطاحة بنظام بن علي طالب المتظاهرون خلال الاعتصام أن يستلم رشيد عمار سدة الحكم في تونس، لكن الأخير أكد دعمه للقادة المدنيين وبقي قائدا للجيش[2].

[1] محمد المالكي، مرجع سابق، ص347.

[2] بدرة معلول، مرجع سابق.

المبحث الثاني: مسار المرحلة الانتقالية:

تعد المرحلة الانتقالية التي تعقب الثورات من أخطر المراحل التي تمر بها الدول والمجتمعات، حيث تتطلب مثل هذه المراحل درجة كبيرة من التوافق على إجراءات محددة لمسار النظام الديمقراطي، لأن احتمالات الانتكاس لا تزال قامة ولأن رجالات النظام السابق لا يزال الكثير منهم في مواقع مهمة لضرورة تسيير شؤون البلاد.

المطلب الأول: سقوط الرئيس بن علي والصراع على السلطة.

عقب انهيار النظام السابق وجدت النخبة التونسية نفسها أمام تحد كبير في التأسيس لإدارة المرحلة الانتقالية نظرا لـ:

- إشكالية تكييف دستور 1959 مع الأوضاع الجديدة كونه نتاج منظومة تسلطية لأزيد من نصف قرن من الزمن.
- النصوص القانونية الموافقة مثل قانوني الانتخابات والأحزاب والجمعيات لم تكن ترق إلى المعايير الأساسية للنظام الديمقراطي الذي يطمع التونسيون لتحقيقه.
- لتجاوز هذه الإشكالات تم تأسيس مجموعة من المؤسسات الانتقالية لمرافقة المسار الانتقالية.

أولا: اللجنة العليا للإصلاح السياسي

أعلن عن تشكيلها ثلاث أيام بعد رحيل بن علي في 17 جانفي 2011 وكانت مهمتها الرئيسية هي إعادة النظر في المنظومة القانونية كي تكون مطابقة للمعايير الديمقراطية ودولة القانون بمعنى التأسيس للشرعية الدستورية[1].

ثانيا: مجلس حماية الثورة:

انطلاقا من فكرة الشرعية الثورية تم الاتفاق من خلال أحزاب وهيئات وجمعيات ونقابات على تشكيل مجلس وطني لحماية الثورة، وكان هدفه الأساسي مراقبة عمل الحكومة المؤقتة والمسار الانتقالي في تونس لتجنب الانحراف عن أهداف الانتقال الديمقراطي[2].

---

[1] الجمهورية التونسية، مرسوم عدد35، مؤرخ في فيفري 2011، يتعلق بأحداث اللجنة العليا للإصلاح السياسي.

[2] أسماء نويرة، صعوبات مسار التحول الديمقراطي في تونس، نشر مركز كارنجي لدراسات السلام الدولي، 30-30-2011 على الرابط: http://canegieedowment-org/sada/?fa:43350 أطلع عليه في 2021/05/25.

وأمام ضغط الشارع بما سمي اعتصام القصبة(2) أين رفعت فيه مطالب برحيل الحكومة التي يرأسها محمد الغنوشي (الوزير الأول في حكومة بن علي) وضرورة تأسيس مجلس تأسيسي لصياغة دستور جديد للبلاد، وكان من المبادرين لهذا الاعتصام ناشطين يساريين وإسلامين من حركة النهضة، وكان من نتائج هذا الاعتصام مجموعة من القرارات أهمها:

- تأسيس حكومة جديدة برئاسة الباجي قايد السيسي .
- إجراء انتخابات برلمانية لانتخاب مجلس تأسيسي يدير البلاد في المرحلة الانتقالية، تكون مهمته الرئيسية إعداد دستور جديد للبلاد.
- حل مجلس حماية الثورة واللجنة العليا للإصلاح السياسي وتحويلهما إلى الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي[1].

بهذه الخطوة انتهى الإشكال الذي برز حول من يملك شرعية ادارة المرحلة الانتقالية، وإن اختلفت الآراء في وصف مخرجاتها بين من يتحدث عن سقوط رأس النظام القديم، وبقاء المنظومة السابقة انطلاقا من تسلم أحد وجود نظام بن علي للسطلة، وآخرون يرونها طبيعية نظرا لافتقار النخب التونسية الجديدة للخبرة في تسير أحد أصعب المراحل في التاريخ التونسي بسبب الفراغ المؤسساتي والخوف من انهيار الدولة.

ثالثا: الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي

تقوم الهيئة بالسهر على دراسة النصوص التشريعية ذات العلاقة بالتنظيم السياسي واقتراح الإصلاحات الكفيلة بتجسيد أهداف الثورة بخصوص المسار الديمقراطي وتم اعتبارها:

- الهيكل الرئيسي لإدارة المرحلة الانتقالية من خلال انضمام ممثلين عن الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني.
- الإطار الأساسي لحوارات ونقاشات النخبة السياسية ومشاورتها ومفاوضاتها منذ تأسيسها في 18 فيفري 2011 إلى غاية إنهاء مهامها في 13 أكتوبر 2011.

[1] خديجة محسن فنان من الثورة إلى مشروع الديمقراطية، صعوبات المرحلة الانتقالية في تونس، في الكتاب الدستوي البحر الأبيض المتوسط imed المتوسطي 2012 نشر دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص67.

أصدرت الهيئة خلال عملها عددا من المراسم والقوانين كان من أبرزها موسم 18 أفريل 2011، والذي نشأت بمقتضاه اللجنة العليا المستقلة للانتخابات[1] ومن خلاله يمكن الحديث عن نجاح النخب التونسية في التوفيق بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية, بفضل قدرتها على التكيف مع المتغيرات البنيوية المصاحبة لإسقاط النظام السابق.

المطلب الثاني: المرحلة الإنتقالية الثانية

شكل نجاح المرحلة الانتقالية الأولى بإيجاد الصيغة الملائمة للتوفيق بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية، المدخل الرئيس في بلورة استراتيجية لتنظيم المسار المتبقي ألا وهي بناء المؤسسات الانتقالية الشرعية من خلال الاحتكام إلى صناديق الاقتراع إلا أن الأمر لن يكون يسيرا في مجتمع يسوده انقسام أيديولوجي عميق تطرح فيه أسئلة كثيرة عن قدرة الثقافة السياسية التونسية عن تقبل التعايش والتعدد.

أولا: انتخابات المجلس التأسيسي 2011:

جرت انتخابات المجلس التأسيسي في تونس في 2011/10/23 وشكل إجراء هذه الانتخابات في نهاية المرحلة الانتقالية الأولى في المسار الانتقالي بعد انهيار نظام بن علي وكان الهدف من هذه الانتخابات.

- اختيار نخبة تونسية تشكل مجلسا تأسيسيا لإدارة المرحلة الانتقالية.
- إقرار الدستور التونسي الجديد.
- تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية للخروج نهائيا من المرحلة الانتقالية والعمل على ترسيخ المؤسسي والديمقراطي للبلاد[2].

جرت هذه الانتخابات في مناخ تميزت بتطورات عديدة أثرت في التفاعلات بين النخب التونسية ومآلات المسار الانتقالي من خلال:

- غياب حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الذي حكم البلاد لعقود من الزمن.

---

[1] عبر الزين عبد المولى، أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي، نشر مركز النخبة للدراسات، صدر يوم 2013/02/14 على الموقع: http://stusies.aljazeera.net/files/arabworld democraci/2013/02/2023241035595777.net تم الاطلاع عليه فس 2021/06/01.

[2] عبد اللطيف الحناشي، انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، منشور على الرابط: http://www.dohainstitute.org/file/get/7f78/9ff-7059-4df1-8cl7c-7aboofd1rfbf

- فتح المجال أمام تعددية حزبية وإعلامية أفرزها التحول السياسي وكان لها تأثير في تأزم المناخ السياسي.
- ترقب دولي لاختبار مدى قابلية المسار التونسي للتأسيس لانتقال ديمقراطي.

قراءة في نتائج انتخابات المجلس التأسيسي:

في قراءة الانتخابات المجلس التأسيسي 2011 تظهر تطورا في الخريطة السياسية التونسية، وإعادة ترتيب القوى السياسية بين مختلف الأطراف وفق ما يلي:

- كان لحركة النهضة النصيب الأوفر في هذه الانتخابات، لحصولها على 89 مقعد من أصل 217 مقعدا بنسبة 42% من الأصوات.
- تحصلت قرى سياسية أخرى بقيادة منصف المرزوقي ومصطفى بن جعفر على 20 و29 مقعد بالتوالي.
- فصل العريضة الشعبية بقيادة الهاشمي الحامدي على 26 مقعدا مثل مفاجأة الانتخابات.
- ضعف نتائج القوى السياسية والليبيرالية وحصولها على عدد قليل من المقاعد على غير المتوقع[1].

مثل انتخاب المجلس لتأسيسي خطوة في إرساء قواعد النظام السياسي الجديد، فقد قامت موجب هذه الانتخابات أول مؤسسة سيادية ذات شرعية، تتمتع بصلاحيات تأسيسية وتشريعية كاملة ويسهر المجلس على ما يلي:

- كتابة الدستور.
- انتخاب رئيس الجمهورية.
- تشريع قوانين المرحلة الانتقالية[2].

[1] وحدة تحليل السياسات، الانتخابات التونسية محطة تاريخية على طريق التحول الديمقراطي، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الدوحة 2015/02/25 منشور على الرابط
http://www.dohainstitute.org/file/get/gdbsaceb-30d1-4ed7.أطلع عليه في: 2021/04/30.

[2] أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص25.

ثانيا: الحكومة المؤقتة:

تم تشكيل أول حكومة تونسية ناتجة عن انتخابات حرة منذ استقلال البلاد في 1957، وبهذا فقد دخلت تونس مرحلة جديدة في إطار المرحلة الانتقالية لاستكمال مسار الانتقال الديمقراطي، حيث تم تشكيل حكومة إئتلافية ضمت الأحزاب الثلاثة الفائزة في الانتخابات وهي:

- حركة النهضة ذو التوجه الإسلامي تولي رئاسة الحكومة.
- حزب المؤتمر من أجل الجمهورية العلمانية الليبرالي تولي رئاسة البرلمان.
- التكتل الديمقراطية من أجل العمل والحريات الاشتراكي العلماني تولي رئاسة الجمهورية.

ورغم ما بين هذه الأحزاب الثلاثة من فوارق أساسية، حيث تنحدر من خلفيات إيديولوجية متباينة، فقد تمكنت من تشكيل ائتلاف حكومي لقيادة البلاد نحو التأسيس الديمقراطي، ولكن تساءل في وقتها الكثير من المتابعين على قدرة حكومة الترويكا في إنجاح المسار الانتقالي وتحقيق العدالة الاجتماعية والحسم مع المنظومة القديمة، لكن جاءت عملية الاغتيال التي تعرض لها كل من محمد البراهمي وشكري بلعيد لتلقي بضلالها على الحياة السياسية وليستعملها التيار الخاسر في الانتخابات وكذا أنصار الحزب المتحل كذريعة ليعلنوا فشل الحكومة في حل المشاكل التي تتخبط فيها البلاد وعدم قدرة الحكومة على إنجاح المسار الانتقالي لولا تدخل الاتحاد التونسي للشغل لقيادة حوار وطني عسير، قدمت فيه حركة النهضة تنازلات كبيرة حفاظا على الديمقراطية الناشئة وحفاظا على البلاد من ويلات حرب أهلية، وكانت مخرجات الحوار تشمل فيها ما يلي:

- استكمال عملية بناء الدستور.
- تأسيس حكومة تكنوقراط للإشراف على تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية للخروج من المرحلة الانتقالية إلى الشرعية الدائمة[1].

[1] عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة – بنية ثورة وصيرورتها، مرجع سابق ص54-57.

المطلب الثالث: المرحلة الانتخابية الثالثة

أولا-الاستفتاء على الدستور.

شهدت عملية بناء الدستور مخاضا عسيرا بعد انتخاب المجلس التأسيسي والذي أشرف على العملية بعد اتفاق النخب التونسية على ذلك في غضون سنة من بداية عمله، ولكن للظروف التي مرت بها البلاد وتم ذكرها سابقا، ثم التمديد للمجلس التأسيسي يسنتين موازاة مع تغيير تركيبة المجلس بظهور تحالفات جديدة أهمها حزبي نداء تونس والجهة الشعبية.

تمحورت النقاشات والخلافات حول الدستور التونسي الجديد حول محورين أساسيين مثلا لب النقاش السياسي بين النخب السياسي والمجتمع المدني.

1.علاقة الدين بالدولة:

- تم إلغاء مسألة إدراج الشرعية كمصدر من مصادر التشريع، وهذا قد كان مثار الجدل بين القوى السياسية، الا أن الدستور يؤكد على أن الدولة هي الراعية للدين وتحمي المقدسات وتمنع النبل منها، رغم الغموض في المصطلحات فماذا نقصد بالمقدسات؟ وماذا نقصد بكلمة الدين فهي كلمة واسعة تشمل جميع الأديان.

- التزام الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة، في إشارة للحفاظ على مجلة الأحوال الشخصية الموروثة عن بورقيبة والتي يعارضها بعض التيارات بصراحة، وأثيرت القضية من خلال مصطلحي المساواة والتكامل[1].

رغم التنازلات المتبادلة بين التيار العلماني والإسلامي الذي أوجد التوافق على مواد الدستور، لكن المتعمق في موضوع الدستور بحيث أن التيار الإسلامي قدم تنازلات قاسية من أجل إنجاح الدستور والانتقال الديمقراطي من بعد ذلك.

2-مسألة نظام الحكم:

يجمع فقهاء الدستور على نظام الحكم في الدستور التونسي الجديد، ليس نظاما برلمانيا وإن كان يغلب عليه الطابع البرلماني فهو نظام برلماني ببعض الصلاحيات الخاصة لرئيس الجمهورية.

[1] بشير الجويني، الانتقال الديمقراطي في تونس: دستور الجمهورية الثانية وتحديات الصياغة (حزب حركة النهضة أنموذجا)، نشر مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تركية: إسطنبول العدد1، السنة3، ربيع 2014، ص17-18.

- رئيس الجمهورية يكلف مرشح الحزب أو الائتلاف الحزبي الحاصل على أكبر عدد من مقاعد البرلمان بتشكيل الحكومة.
- الحكومة مسؤولة أمام مجلس النواب ورئيسها هو الذي يضبط السياسة العامة للبلاد.
- رئيس الجمهورية يقر له الدستور بصلاحيات في مجالات عديدة كالدفاع والخارجية والأمن القومي ويلزمه التشاور مع رئيس الحكومة[1].
- تم الاستفتاء على الدستور يوم 26 جانفي 2014.

ثانيا: الانتخابات التشريعية 2014

جرت الانتخابات التشريعية 2014 في مناخ عام تميز بـ:

- إقرار الدستور التونسي الجديد.
- ظروف أمنية واقتصادية صعبة أثرت على المناخ السياسي في البلاد.
- ظروف الانقلاب العسكري في مصر، ومحاولة البعض في تونس تكرار التجربة المصرية.

قراءة في نتائج الانتخابات:

- تؤكد هذه الانتخابات الاستقطاب الذي جرى بين الحزبيين حركة النهضة ونداء تونس.
- نتائج مختلف جذريا على انتخابات المجلس التأسيسي وهو اختلاف كبير يعكس تحول كبير على مستوى المشهد السياسي.
- تكنسي هذه الانتخابات أهمية باعتبارها ستحدد ملامح الفترة السياسية القادمة لمدة خمس سنوات.
- هناك من يرى أن هذه الانتخابات تمثل عودة للنظام القديم نظرا لتركيبة حزب نداء تونس الذي يتشكل من وجوه كثيرة من النظام القديم.

ثالثا: الانتخاب الرئاسية 2014

أجريت الانتخابات الرئاسية في 23 نوفمبر 2014 فيما أجريت الدورة الثانية في 21 ديسمبر 2014 وتعد هذه الانتخابات أول انتخابات رئاسية تنافسية في تاريخ تونس، ورغم

[1] بشير الجويني، مرجع سابق، ص20.

كثرة المترشحين إلا أن الصراع حصر بين أربع متنافسين وهم منصف المرزوقي، الباجي قايد السبسي، سليم الرياحي، حمه همامي[1].

جرت الانتخابات الرئاسية في مناخ تميز بـ:

– الاستقطاب من خلال ثنائية مرشح الثورة– مرشح الثورة المضادة حيث قدم المرزوقي نفسه على أنه مرشح الثورة.

– فوز نداء تونس بالانتخابات التشريعية أعطى له دور أكبر في الساحة السياسية.

– رفض حركة النهضة تقديم مرشح لها وفضلت التوافق.

قراءة في نتائج الانتخابات:

– تحصل الباجي قايد السبسي على 39.4% مقابل 33.43% للمرزوقي و7.8% للهمامي و5.75 للحمادي و5.5% للرياحي.

– جرت حوله الإعادة بين الأول والثاني، حيث اتسعت الهوة بينهما أين تحصل السبسي على 55.58% بينما المرزوقي 44.32% وهو ما يعني حصول السبسي على منصب الرئاسة في تونس[2].

على الرغم من أن منصب رئيس الجمهورية يعتب منصب شرفي بحكم طبيعة النظام المختار في الدستور الجديد، إلا أن الانتخابات عرفت اهتماما كبيرا من قبل الأحزاب والمتابعين، ليعطي انطباعا أن منصب الرئيس ما زالت في ذهنيات السياسة والنخب في الأهم ويجب تغيير الوضع وهذا ما سنلاحظه فيما بعد عن الرئيس قيس سعيد.

[1] علي الدين هلال وآخرون، حال الامة العربية 2014–2015 الاعصار: من تغيير النظم الى تفكيك الدولة، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت لبنان، ماي 2015، ص324.

[2] على الدين هلال، مرجع سابق، ص326.

الفصـــــل الثالث:

صعوبات وآفاق الترسيخ الديمقراطي في تونس

انتهت المرحلة الانتقالية في تونس باعتماد الدستور الجديد للبلاد وتنظيم الانتخابات البرلمانية والرئاسية لتكتمل بذلك عملية بناء المؤسسات الشرعية للنظام الجديد.

شكل نجاح المحطة الانتخابية الأولى 2014 (البرلمانية والرئاسية) ثم نجاح المحطة الانتخابية الثانية 2019 (البرلمانية والرئاسية) مؤشرا واضحا على أن الانتقال الديمقراطي تم بنجاح، وأن التجربة الديمقراطية في تونس تشق طريقها بكل ثبات وسط الصعوبات والعراقيل، لذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى أهم الصعوبات والعراقيل أمام ترسيخ التجربة الديمقراطية في تونس وما هي المآلات المتوقعة للديمقراطية التونسية.

المبحث الأول: صعوبات الترسيخ الديمقراطي في تونس

تواجه الحكومة التونسية الحالية تحديات سياسية هائلة في ظل التجاذبات التي تشهدها الساحة السياسية، خاصة الصراع بين الرئاسات الثلاثة (رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة رئيس البرلمان)، والتراجع الملحوظ لأهم المؤشرات الاقتصادية وتصاعد التوترات الاجتماعية خاصة في ظل الإجراءات الاستثنائية المتخذة لمكافحة وباء كورونا، كل هذه باتت معضلات تهدد مسار التجربة الديمقراطية في تونس.

المطلب الأول: التحديات السياسية والدستورية

شهدت الحياة السياسية في تونس منذ سقوط نظام بن علي تداول اثنى عشر حكومة على تسيير الشأن العام، هذا العدد الكبير من الحكومات يوحي بصعوبة حصول هذه الحكومات على موافقة البرلمان، ثم سريعا ما تفقد دعم البرلمان لها، لكن ما ميز هذه المرحلة هو قدرة النخبة السياسية على التوافق في كل مرة حصل فيها انسداد ابتداء من المرحلة الانتقالية الأولى إلى المرحلة الانتقالية الثانية وحتى فترة رئاسة الباجي قايد السبسي ففي كل مرة تحصل الحكومة في انسداد، إلا وتدخل الرئيس التونسي قايد السبسي ورئيس حركة النهضة راشد الغنوشي واستطاعا الاتفاق على مصلحة تونس واستمرار التجربة الديمقراطية، لكن ميزة هذا التوافق حسب كثير من الدارسين هو الظرفية والأفقية، فالظرفية تعني أن هذا التوافق ينتهي بتوقيع الوثائق ولا يرافق المتفق عليه وهو بذلك يتجنب الخوض في حقيقة المعوقات وتأجيلها في كل مرة، أما الأفقية فمعناها هنا عدم قدرة النخبة السياسية وقادة التوافق إلى تحويله إلى ثقافة سياسية قادرة على القيام بدور المحرك لبرامج النهوض بالبلاد[1].

في ماي 2020 هنأ رئيس البرلمان للعهدة النيابية 2019-2024 راشد الغنوشي رئيس المجلس الرئاسي الليبي فايز السراج بمناسبة استرجاع قاعدة الوطنية الجوية من قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، فأثارت هذه التهنئة حفيظة الرئيس قيس سعيد الذي رد على الغنوشي بالقول أن لتونس رئيس وحيد" وأعقبها تحرك منسق للكتل البرلمانية الداعمة لسعيد لسحب الثقة من رئيس البرلمان، غير أنها لم تتمكن من تأمين العدد المطلوب, منذ ذلك الحين

[1] التوافق السياسي في تونس، محطات ومعطيات في 29مارس 2017 المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

والأزمة تكبر وتتدحرج كرة الثلج سواء أثناء أزمة استقالة حكومة إلياس الفخفاخ المعين من طرف الرئيس سعيد حين قام بمراوغة قانونية حتى يتسنى له تسمية رئيس الحكومة الجديد، لكن لم تمض سوى ثلاثة أشهر من عمر حكومة المشيشي المعين من طرف الرئيس سعيد، حتى عمد المشيشي إلى القيام بتعديل وزاري أعفى بعض الوزراء المحبوسين على الرئيس التونسي، فتح التعديل الوزاري جبهة نزاع جديدة بين رئيس الحكومة ورئيس البرلمان من جهة ورئيس الجمهورية من جهة ثانية[1].

تواصل الشد والجذب بين رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان بعد أن صدق البرلمان على تعديل قانون انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية ليصبح بأغلبية 3/5 بدلا من 3/4، فقد رفض سعيد التصديق على التعديل.

بعد أيام قليلة من أزمة التعديل على قانون انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية فاجأ الرئيس التونسي الحاضرين في عيد قوات الأمن الداخلي من بينهم رئيسا البرلمان والحكومة بتأويل دستوري جديد أعلن بمقتضاه نفسه قائدا للقوات المسلحة المدنية (أشرطة والحرس الوطني والجمارك) هذا بالإضافة إلى صفته الدستورية قائدا أعلى للقوات المسلحة العسكرية.

قوبل إعلان الرئيس نفسه قائدا أعلى لقوات الأمن الداخلي بردود مباشرة من طرف رئيسي البرلمان والحكومة يتهمانه فيها بخرق الدستور والسعي إلى الانفراد بالسلطة ويحملانه مسؤولية حالة الشلل السياسي والمؤسساتي في البلاد, فقد عبرت حركة النهضة عن استغرابها من عودة الرئيس إلى خرق الدستور واعتباره وثيقة ملغاة لتبرير نزوعه نحو الحكم الفردي، معتبرة إعلان نفسه قائدا أعلى للقوات المدينة دوسا على الدستور وتعديا على النظام السياسي وعلى صلاحيات رئيس الحكومة[2].

ما يزيد من عمر الأزمة هو عدم قدرة أي الطرفين في حسم الأمور لصالحه، وذلك لسبب غياب المحكمة الدستورية، التي من المفروض هي من يلعب دورا الحكم في هكذا

[1] الأزمة السياسية/ الدستورية في تونس، حيثياتها وآفاقها، تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021/04/17.منشور على الرابط: www.dohainstitute.org. شوهد يوم: 2021/06/06.

[2] بيان حركة النهضة، موقع حركة النهضة 2021/04/20 شوهد في 2021/05/10 في http://bit.ly/3vc9phlv

أزمات فلا الرئيس يستطيع حل البرلمان في غياب المحكمة الدستورية، ولا البرلمان يستطيع عزل الرئيس في غياب نفس المؤسسة[1].

لذا على النخب السياسية التونسية أن ترى خطورة ما يحدث وأنه أكثر ما تتحمله التجربة الديمقراطية الناشئة، خصوصا في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تمر بها البلاد المتزامن مع أزمة كورونا العالمية، وأن تضع مصلحة البلاد فوق كل اعتبار حتى لا تضيع الإنجازات التي تحققت خلال العقد الماضي وأن نجد آلية تدبر بها خلافاتها.

ما سبق ذكره يتميز بعنصر الاستعجال، فإذا لم يتحلحل الوضع فإن الأمور ستتجه إلى مآلات سيئة على الجميع, بالإضافة إلى العديد من التحديات الأخرى لا تحمل عنصر الاستعجال ويجب تداركها بالعمل الدؤوب والجماعي نذكر منها:

– عجز الحكومات المتتالية عن تحقيق تطلعات المواطنين التونسيين.

– ضعف الأحزاب السياسية خاصة الأحزاب الناشئة التي تعمل من أجل التعريف بنفسها بما يعني غياب الرؤية السياسية ناهيك عن ضعف البرامج المقدمة، وتصرف بعضها بمنطق فئوي مصلحي ضيق.

– تحول وسائل الإعلام إلى مسرح للمعركة الأيديولوجية الشرسة التي تدور بين الإسلاميين والعلمانيين، فضلا عن افتقار معظم وسائل الإعلام إلى المهنية والاحترافية[2].

– ارتباط معظم جمعيات المجتمع المدني بشبكات تمويل تابعة للاتحاد الأوربي فتحولت إلى موقع استعلامات متقدمة، نقدم على جمع المعطيات وتجنيد الشباب يهدف صناعة رأي عام وتوجيهه.

– هيمنة روح الغلبة وإصرار الأطراف المتصارعة على التمسك بجميع مطالبتهم دون تقديم تنازلات والعمل بالحد الأدنى خاصة في مرحلة الانتقال الديمقراطي.

---

[1] الفصل 89 من دستور تونس 2014.

[2] Zineb touati. Pess et reveleition en tinisie: role. Enheux et prespechves". Hommel far coummicativr shdies. Vol 5n.1 (septvvqe ev12). Pp147-148.

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والاجتماعية

تواجه الحكومة التونسية تحديات اقتصادية واجتماعية خطرة قد تعرقل عملية ترسيخ الديمقراطية الناشئة إذا لم يم معالجتها واستنباط الحلول الكفيلة للانطلاق بالاقتصاد التونسي إلى آفاق أرحب تنهي معاناة المواطن البسيط، لكن في بداية 2020 ازداد الأمر سوءا وتحولت التحديات إلى مخاطر الإفلاس الحقيقي فمع انتشار فيروس كورنا وإجراءات الإغلاق التي اتخذتها تونس كبقية دول العالم أًصبح الوضع خطرا للغاية.

كلفت تداعيات كورونا تونس خسائر تتراوح بين 7-8 مليار دينار وسط تأثير حاد خلفه الإغلاق العام في مارس2020 على مختلف الأنشطة الاقتصادية كذلك توقفت صناعة السياحة والتي تعد واحدة من أبرز ثلاث مصادر للنقد الأجنبي بشكل شبه كامل منذ تاريخ الإغلاق.

فمشكلة الاقتصاد التونسي مركبة، فهي من جهة اقتصاد خدمي يعتمد على السياحة والخدمات الأخرى، وفي الوقت نفسه تعاني القطاعات الإنتاجية كالقطاعين الزراعي والصناعي من مشكلات هيكلية وتخبط إداري[1]، ومع دخول معظم دول العالم في مرحلة الإغلاق أصبح الاقتصاد التونسي يعاني مرتين فلا دخول للسياح وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة كون قطاع السياحة لديه قدرة تشغيلية عالية، وأيضا توقف عملية تصدير المنتجات الزراعية إلى الاتحاد الأوربي من جهة وإلى الدولة الجارة ليبيا من جهة أخرى، مما أدخل الاقتصاد لتونسي في حالة ركود وانكماش كبيرين وارتفاع الدين العام إلى نسبة لم يصلها أبدا من قبل.

تشير الإحصاءات الجديدة التي أعلن عنها المعهد الوطني للإحصاء في تونس إلى انكماش الاقتصاد المحلي بنسبة 21.5% خلال الثلاثي متى العام 2020 مسجلا بذلك أعلن تراجع له منذ عام 1997، كما كشفت إحصائيات المعهد أن إجراءات قطاع السياحة قد تراجعت بأكثر من 50% خلال الشرية أشهر الأولى من هذا العام مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي بسبب الحجر الصحي وتوقف حركة النقل بين الدول، ذكر المعهد الوطني للإحصاء أيضا أن نسبة البطالة ارتفعت من 15% إلى 18% وهو أعلى معدل تسجله

[1] خليل العناني، تحديات يرسم الثغرة التونسية في العربي الحديد 2017/04/17 شوهد يوم 2021/06/10
http://www.alaraby.co.vk/25d82rda2rd8

تونس منذ 2011 وأشار إلى أن البلاد خسرت ما يفوق 161 ألف فرصة عمل خلال الثلاثي الثاني من سنة 2020[1].

المطلب الثالث: التحديات الأمنية

تعيش تونس منذ سقوط نظام بن علي إلى اليوم تدهور أمنيا كبيرا بالرغم من مجهودات الحكومة والمؤسسة الأمنية للسيطرة على الوضع، خاصة مع حساسة المرحلة حيث يتطلب توفير عنصري الأمن والاستقرار الاجتماعي باعتبارهما صمان أمام الحياة السياسة في تونس، إذ لم ينس التونسيون الآثار التي تركتها العمليات الإرهابية في باردو وسوسة على الاقتصاد والسياحة بالتحديد فإلى اليوم ما زالت آثار تلك العمليات لم تتجاوز بعد كما أن العمليات الإرهابية في جبال شعانبي قد أثرت كثيرا على معنويات الجيش والمنظومة الأمنية ككل من ثم يمكن ذكر أهم التحديات الأمنية التي تواجه الحكومة التونسية في هنا الوقت بالذات وتؤثر على تجربتها الديمقراطية.

– اهتزاز شرعية المؤسسات الأمنية انطلاقا من أحداث الثورة، وحتى بعد مرور أكثر من عشر سنوات ما زالت معاملة القوات الأمنية للمحتجين فيها نفس العقلية السابقة.

– محدودية قدرة الدولة على معالجة الملف الأمني على جميع مستويات، إذ يشكل الانفلات الأمني وما يتعبه من تصدع في العلاقة بين المواطن ورجل الأمن خطرا على الحياة الديمقراطية في تونس.

– تعدد التهديدات الأمنية وتصاعد وتيرتها(الجريمة المنظمة, الارهاب, الاغتيالات السياسية, التهريب...) بشكل يستنزف قدرات القوات الأمنية.

– محاولة اقحام المؤسسات الأمنية في الصراع الدائر بين الرئاسات الثلاث (رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس البرلمان)، وما قام به الرئيس التونسي من زيارات لمقار القوات الأمنية وإطلاق التصريحات والتهديدات أحدث إرباكا شديدا للقوات الأمنية وقادتهم.

– أزمة الإقالات والتعيينات التي قام بها الرئيس التونسي دون استشارة رئيس الحكومة ورد رئيس الحكومة على ذلك بإلغاء هذه الإجراءات مما أدخل المنظومة الأمنية في فوضى غير مسبوقة ولم تشهدها تونس حتى في الأيام الأولى للثورة.

[1] جنات بن عبد الله، كورونا كشفت حقيق الخيارات الاقتصادية الفاشلة 2020/8/20 العرب السنة 63 العدد 1179: http://www.alarab.covk

المطلب الرابع: المعوقات الخارجية للترسيخ الديمقراطي في تونس

تباينت المواقف الرسمية من الثورة التونسية سواء إقليميا أو دوليا خاصة إذا علمنا أن الثورة التونسية فاجأت الجميع في توقيتها ومالاتها لذا سوف نبرز أهم المواقف الإقليمية والدولية من الثورة التونسية ثم ماهي افاق العلاقة بين تونس والقوى ذات التأثير في العالم.

أولا: الموقف الجزائري: اتسم الموقف الجزائري بالحياد إلى حد كبير حيال الثورة التونسية حيث اكتفت الجزائر بإعلان احترامها لإرادة الشعب التونسي، واعتبر وزير الخارجية الجزائر "مراد مدلسي" في كلمة ألقاها أمام مجلس الأمة أن "بلاده تميزت بمواقفها المسؤولة حيال التحولات الخارجية في بعض الدول العربية..."، ودافع عن الموقف الجزائري بالقول أنه "نابع من المبادئ التي تحكم الدبلوماسية الجزائرية منذ عقود وتتمثل في دعم القضايا العادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام خيارات واراده الشعوب في تقرير مصيرها[1].

ثانيا: الموقف المغربي: عيرت المملكة المغربية في بيان لها عن دعمها للثورة التونسية وتضامنها العميق مع الشعب التونسي بكل مكوناته، ودعت المجتمع الدولي إلى مساندة وعم الجهود المبذولة من قبل القوى التونسية والشعب بأكمله من أجل تحقيق الأهداف السياسية المعلنة، خدمة للطموحات المشروعة للشعب التونسي[2].

ثالثا: الموقف الليبي: وجه الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي انتقادات حادة وصريحة للثورة التونسية وشبه الأجواء التي تعيشها تونس بأجواء الثورة البلشفية، وطالب بعودة الرئيس المخلوع بن علي إلى الحكم في تونس وقال مخاطبا الشعب التونسي في كلمة أذاعها التلفزيون الليبي إّن كان رئيسكم أخطأ فحاسبوه وأعرب عن ألمه لما حدث لدولة تونس[3].

---

[1] الجزائر تدافع عن موقفها حيال الثورات منشور على الرابط:

http://www.aljazeera.net/rews/arabic/2011/12/or/d8a، شوهد يوم: 2021/06/06.

[2] أصدا تونس الياسمين عند السياسيين المغاربة متحصل عليه من: http://www.nadoreity.com/d843a7012.html، شوهد يوم: 2021/06/06.

[3] راغب السرجاني، قصة تونس من البداية إلى الثورة، مصر: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة 2011، ص ص 99-100.

يظهر مما سبق أن انقسام مواقف دول جوار تونس المغاربية حيال الثورة التونسية بين داعم أو مناهض أو محايد ينتظر انجلاء الموقف مرده الخوف من انتقال عدوى الثورة إليها في ظل الاحتقان السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده المنطقة.

رابعا: موقف تركيا

موقف تركيا من الثورة في تونس يمكن ملاحظته من خلال قيام وزير خارجية تركيا أحمد داوود أوغلو بإصدار بيان أكد فيه استعداد تركيا لدعم المطالب الديمقراطية للشعب التونسي، وأعرب عن أمله في الانتقال السلمي للسلطة في ظل مبادئ الحرية والديمقراطية، وأكد في بيان لاحق يوم 21 فيفري 2011 أن ثورة تونس مثلت نموذجا يحتذى به في كل البلدان التي تسعى للإصلاح إذا ابتعدت عن مزالق المسار نحو الديمقراطية وأضاف إذا تم التحول الديمقراطي في تونس بنجاح يمكن أن يكون نموذجا لدول أخرى[1].

خامسا: موقف فرنسا

ظهر الموقف الفرنسي في الوهلة الأولى متعاطفا مع الرئيس بن علي إلا أنه اتسم فيما بعد بالتذبذب والتأرجح نتيجة لطبيعة العلاقة والمصالح الفرنسية في تونس من جهة وتماشيا مع طبيعة المواقف الأوربية من جهة أخرى، فمع بداية الثورة عرضت فرنسا المساعدة على الرئيس التونسي، وتشير بعض المصادر على أن تونس تلقت شحنات من الأسلحة قادمة من فرنسا التزاما باتفاقية التعاون المشتركة بين البلدين في محاولة لإنهاء حالة العنف التي كانت تجتاح تونس[2]، وفي 11جانفي عبرت وزيرة الخارجية الفرنسية "ميشال اليو ماري" عن أسفها لأعمال العنف في تونس دون أن تدين استعمال القوة المفرطة ضد المتظاهرين، وقبل يوم من رحيل بن علي دعا رئيس الحكومة الفرنسي الجميع إلى ضبط النفس وأعرب عن قلقه من "الاستخدام غير المتكافئ للعنف" ولم يتضمن هذا الكلام الرسمي أي إدانة[3].

---

[1] تركيا كورة تونس نموذج يحتذى به الآخرون، الرأي نيوز 2011/02/21
http://www.alrayneus.com/uews.aspx?id:393015

[2] شيماء عروق فرحان، "موقف الاتحاد الأوربي من التغيير في المنطقة العربي"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية الدولية، العراق، جامعة المستنصرية، العدد 2014، ص ص142-144.

[3] عزمي بشارة ، الثورة التونسية المجمدة، مرجع سابق، ص339.

بعد 14 جانفي تاريخ هروب بن علي إلى الخارج تغير الموقف الفرنسي واعلنت رسميا ابتهاجها بالثورة وبسقوط بن علي ورفضت لجوؤه إليها، كما أنها اتخذت الخطوات اللازمة لضمان منع أي تحركات مالية مشبوهة للأصول التونسية في فرنسا.

دافع الرئيس الفرنسي ساركوزي عن تعامل بلده مع الأزمة السياسية التونسية معترفا بأن "فرنسا نأت بنفسها عما يحدث" وفضلت الامتناع عن التدخل من منطق حساسية التدخل في مستعمرة سابقة[1].

سادسا: الموقف الروسي

كان لروسيا موقف ثابت وواضح من الثورات العربية ولم تظهر أي اهتمام بها أو تأييدها، بل وقفت ضدها، وقد اعتمدت السياسة الخارجية الروسية بشكل عام على مصطلحات عدم الاستقرار والاضطرابات في وصف الثورات العربية بل قالت أنها "فوضى لا جدوى من ورائها"، ونقلت وسائل الإعلام الروسية تصريحات ميدفيدف في وصفه للثورات العربية بقوله: "هذه الدول صعبة المراس ومن المرجح جدا أن يحمل لها مستقبل تلك الأحداث أوقاتا عصيبة بما في ذلك أن يقفز إلى السلطة المتطرفون وهو ما يعني أن هذه الدول ستعيش في حروب لعقود مقبلة وينتشر فيها الإرهاب وقد تتجزأ إلى دويلات..."[2].

وبعد سقوط نظام بن علي أصدرت الخارجية الروسية بيانا أعربت فيه عن أملها في إنهاء أعمال العنف في تونس، حيث جاء فيه "...تتابع موسكو بقلق كبير تطور الأوضاع في تونس الصديقة..."

سابعا: الموقف الأمريكي من الثورة التونسية

ككل الدول الغربية جاء موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الثورة التونسية مترددا، فبعد خروج المتظاهرين التونسيين إلى الشوارع بدا الموقف الأمريكي وكأنه يدعو إلى ضرورة

[1] نفسه، ص342.

[2] محمد عبد الرحمان يوسف العبدي، موقف روسيا الاتحادية من الثورات العربية"، دراسة إقليمية، جامعة الموصل، السنة 10، العدد31، 2013، ص ص 31-32.

استتباب الأمن، ثم الطلب من بن علي بضرورة ضبط النفس مرورا بتأبيد الإصلاحات ثم طلب إقالة بعض الوزراء وحل الحكومة[1].

في 7 جانفي 2011 استدعت وزارة الخارجية الأمريكية السفير التونسي في واشنطن "محمد صلاح تقية حيث سلمته رسالة تعبر عن القلق الأمريكي من الطريقة التي تم التعامل بها مع الاحتجاجات في تونس وتطالب باحترام الحريات الفردية، وفي 12 جانفي أعرب المتحدث باسم الخارجية الأمريكية "مارك توز" أن الولايات المتحدة الأمريكية قلقة جدا بسب تقارير عن استخدام الحكومة التونسية للقوة المفرطة ضد المحتجين[2].

بعد 14 جانفي سارعت الإدارة الأمريكية إلى تهنئة الشعب التونسي بنجاح ثورته حيث أشاد الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" بشجاعة وكرامة الشعب التونسي ودعا إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة قائلا: "إن الولايات المتحدة الأمريكية تقف إلى جانب المجتمع الدولي لتشاهد هذا النضال الشجاع للشعب التونسي من أجل الحصول على حقوقه .. وسنذكر على الدوام صور الشعب التونسي الذي يسعى لإسماع صوته[3].

نلاحظ من خلال مواقف الدول الغربية تجاه الثورات العربية من خلال رصدنا للمواقف الغربية عند قيام الثورة التونسية أن هذه المرافق لا تنطلق من مبادئ ولكن بناء على مصلحة تدور وتتغير وتتبدل وفق تبدل المصلحة، هذا ما يفسر ازدواجية الموافق الغربية حيال الثورة التونسية، إذ جاءت في نهايتها تتماشى وتطلعات الشعب التونسي وطموحاته بعد أن كانت في بدايتها متخوفة من ذلك الحراك متنوعة بمخاوف تتعلق بما قد يخلفه من آثار سلبية على أوربا في إطار حماية مصالحها، ومهما كان موقف الدول الكبرى وحكوماتها فالمتتبع لصدى الثورة التونسية في العالم يلمس تقديرا وحتى اعتزازا بما قام به هذا الشعب بوسائل سلمية من إسقاط أحد أسوأ الديكتاتوريات البوليسية في العالم العربي.

---

[1] سناد عبد الله عزيز الطائي، "موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية"، دراسات إقليمية، العراق، جامعة الموصل، السنة9، العدد27، 2012، ص326.

[2] عزمي بشارة ، الثورة التونسية المتحدة، مرجع سابق، ص ص 326-327.

[3] راغب سرجاني، مرجع سابق، ص98.

المبحث الثاني: آفاق ومآلات الترسيخ الديمقراطي في تونس.

رغم الصعوبات والعراقيل ورغم الوضع الصعب الذي وصلت إليه التجربة التونسية الناشئة بعد عقد الزمن ورغم حالة الانسداد في المشهد السياسي التونسي إلا أنه هناك ما يجب عمله وهناك ما يمكن القيام به لتدارك الوضع ولإنقاذ تونس من الانهيار.

المطلب الأول: الآفاق السياسية والدستورية:

إن المتتبع لخطوات الانتقال الديمقراطي التي حققتها تونس على أرض الواقع يجد أنها نجحت في عبور المرحلة الانتقالية الصعبة بفضل توافق نخبها السياسية والمجتمعية، وهي الآن تشهد نزاعا سياسيا في ظل مناخ يسوده شك وانعدام الثقة وغياب الإجماع، مع ذلك يمكن للنخبة السياسية لتونسية تجاوز تعقيدات هذه المرحلة من خلال:

– فتح باب الحوار والنقاش الشفاف والصريح بين كل الأطراف السياسية المتباينة لضمان الوصول إلى توافقات وتقديم المزيد من التنازلات من كل الأطراف الفاعلة أو المتسببة في الأزمنة

-تكوين حكومة كفاءات مستقلة بعيدة عن جميع الفرقاء السياسيين وتنكب على معالجة الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني بكل تعقيداته، وتساهم بسلوكها الحيادي في إزالة أسباب الاحتقان بين المتنازعين على السلطة[1].

إعادة الاعتبار للدولة كجهاز ضمان للحقوق وحارس للحريات والواجبات فهي صمام أمان تجاه بناء المجتمع المدني وإقرار السلم الأهلي.

– إعادة النظر في قانون الانتخابات كونه يعتبر من بين أهم الأسباب التي جعلت البلاد تصل إلى ما هي عليه الآن لأن قانون الانتخابات وضع أساس من أجل انتخاب أعضاء المجلس الوطني التأسيسي وفق مبدأ تمثيل الجميع في المجلس التأسيسي حتى الأقلية لأن الهدف هنا هو كتابة دستور للبلاد، مما ساهم هذا النظام الانتخابي في عدم ظهور أي غالبية برلمانية في كل الاستحقاقات الانتخابية مما أدى إلى كثرة سقوط الحكومات وإدخال البلاد في دوامة التحالفات والتحالفات المضادة، لذا وجب إعادة النظر في

[1] أنور الجمهاوي "المشهد الساعي في تونس، مرجع سابق، ص ص 25–26.

النظام الانتخابي والعمل على تمتين آليات الشفافية والنزاهة سواء تعلق الأمر بالرئاسيات أو انتخاب أعضاء البرلمان.

– العمل على استقلال الفضاء سواء على الصعيد الوظيفي أو العضوي وإقرار مصفوفة الحقوق والحريات والعمل على صيانتها على صعيد الأعمال والممارسة.

– إقامة أسس قانونية لتنظيم نشاط الأحزاب السياسية وضمان مشاركتها الفاعلة في العمل السياسي وهرما يسهم في تطوير الأداء البرلماني كسلطة تشريعية ورقابية قائمة على أسس ديمقراطية تعددية، وبدورها فالأحزاب مطالبة ببناء مشاريع وبرامج واضحة تتماشى ومتطلبات المرحلة الراهنة.

– جعل تنمية حقوق الإنسان من الأولويات الأساسية ودعم المنظومة التشريعية والدستورية الخاصة بها وذلك بالارتقاء بأحكامها من القواعد المكملة إلى القواعد الملزمة[1].

– العمل على تنظيم دور الإعلام والارتقاء به لرافق التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه تونس، والابتعاد به عن الصراعات الأيديولوجية (اسلامي وعلماني) وتوجيهه إلى تكريس روح المواطنة بعيدا عن التجاوزات الفئوية أو المناطقية.

– فتح نقاش وحوار حقيقي يهدف معالجة الاختلالات الدستورية خاصة في مجال طبيعة النظام وكذا نقاط التماس بين السلطات الثلاث، والابتعاد عن الظرفية في معالجة هذه الاختلالات لأنها سوف تظهر كل مرة يشكل يعيق الحياة السياسية في البلاد.

– تفعيل دور منظمات المجتمع المدني واضطلاعها بأدوار أساسية في تكريس الترسيخ الديمقراطي وإرساء معالم الديمقراطية التشاركية وذلك من خلال نشر العمل المؤسسي وإرساء قيم الممارسة الديمقراطية أو تعزيز الحوار بين مختلف المجموعات لاسيما القوى الإسلامية والعلمانية[2].

---

[1] فوزي وصديق "أثر التورات العربية على منظومة حقوق الإنسان" في 2014/07/13 http://www.echoroukonline.com/ara/arhiles/170220.htm/ شوهد يوم 2021/04/15.

[2] قوى بوجنيه بوطب بن ناصر "دول الربيع العربي والدور الفاعل لحركات المجتمع المدني في تكريس التحول الديمقراطي ورقة مقدمة في ملتقى خصوصيات الأشكال الديمقراطي 28–29 مارس 2013، ص ص3–5.

– الإسراع في تشكيل المحكمة الدستورية لدورها الفعال والمهم للفصل في النزاعات الحاصلة بين الرئاسات الثلاثة، وهي المخرج الدستوري الواجب الاعتماد عليه في كل نزاع يحصل.

– إبعاد مؤسسة الجيش والمؤسسات الأمنية عن الصراعات البيئة، والحفاظ على حياتها التامة ودعم دورها المهني والاحترافي والتطوير من وسائلها المادية والبشرية للقيام بدورها في الحفاظ على الأمن ومكافحة الجريمة واستقرار البلاد.

المطلب الثاني: الآفاق الاقتصادية والاجتماعية.

إن استعادة حيوية الاقتصاد التونسي مطلب ضروري ومطمح شعبي ورهان حقيقي تسعى الحكومة التونسية إلى كسبه في المرحلة الراهنة وذلك أن تحسين المؤشرات الاقتصادية يساهم إلى حد كبير في استعادة الثقة بين المواطن والدولة وفي وضع حد لحالة اللايقين تجاه التجربة الديمقراطية وهو ما يستلزم.

– دعم القطاع الفلاحي بالامكانات المادية والقانونية والتركيز على الزراعات الموجهة للتصدير، خاصة في ظل الإجراءات المتخذة لمكافحة وباء كورونا، وارتفاع تاريخي لنسبة البطالة، فالقطاع الفلاحي هو الوحيد القادر على استعاب أعداد كبيرة من اليد العاملة.

– دعم الاستثمار وذلك بتعزيز الإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال وإرساء إطار ملائم لدفع الاستثمار الخاص الداخلي والخارجي.

– تطوير التجارة الخارجية وذلك بدعم سياسة الانفتاح وتوسيع مجال الاندماج الاقتصادي والدخول في مفاوضات بخصوص إرساء شراكة مميزة والتأسيس لاتفاق تبادل حر شامل مع الاتحاد الأوربي إلى جانب اتخاذ مجموعة من التدابير من أجل التحكم في الواردات غير الضرورية من جهة ودعم الأنشطة الموجهة للتصدير من جهة أخرى[1].

– تفعيل الآليات الجديد للتشغيل والإجراءات الاستثنائية لأحداث مناصب شغل إضافية والشروع في إصلاح البرامج والسياسات النشيطة وذلك بالتواري مع إرساء شراكة وتعاون مع كبار المنشغلين والجمعيات المهنية.

[1] سليماني مبروكة، التحولات السياسية في المنطقة المغاربية وإنعكاساتها على العلاقات مع القوى الكبرى، دراسة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015–2014، ص56.

– تحديث الوظيفة العمومية عبر تطوير نظام التصرف في الموارد البشرية على أساس الجدارة والكفاءة.

-تعزيز التنمية الجهوية باعتبارها ركيزة التنمية المستقبلية وذلك بالعمل على الحد من التفاوت بين الجهات الساحلية والداخلية وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجهوي بما يسهم في تحفيز الاستثمار ودعم التشغيل، والعمل من جهة أخرى على تطوير التعاون الدولي اللامركزي وإقامة علاقات شراكة بين الجهات والمناطق التونسية مع مثيلاتها من جهات أوربية وعربية وإفريقية[1].

– تطوير هيكلة القطاع البنكي وتحسين محفظة البنوك فضلا على ضرورة الرفع من القدرات الحالية والتقنية للبنوك وتكريس احترام معايير صبغ الصرف والحوكمة وتطوير جودة الخدمات البنكية وتنويع مجالاتها.

– دعم قطاع التأبين وتعزيز القدرة الاحتفاظية للقطاع مع ضرورة تحسين أداء مؤسسات التأمين عبر النهوض بأصناف التأمين ذات الطاقة الادخارية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة.

– زيادة الميزانية المخصصة للتدابير الاجتماعية وذلك لتفويض المتضررين من الإجراءات الاستثنائية لمكافحة فيروس كورونا[2].

– دعم ومساعدة الشركات الخاصة في ظل الإجراءات الاستثنائية وذلك عن طريق تأجيل سداد القروض تقديم مساعدات ضريبية.

– إرساء قواعد الحوكمة الرشيدة وذلك بمكافحة الفساد الإداري والمالي ودعم الشفافية ومحاسبة المسؤولين، وذلك بتفعيل هيئة مكافحة الفساد[3].

– ترشيد الاتفاق العمومي وتنويع التمويل وتوجيههم نجد مصادر غير محدثة للمديونية.

---

[1] دراسات حول واقع وآفاق الاقتصاد التونسي، مرجع سابق، ص ص 9–15.

[2] على الشاي "التحويلات الاقتصادية المطروحة أمام الحكومة التونسية ما بين 20202024، الجزء3، مركز الجيررة للدراسات 12 ماي 2020.

[3] سليمان مبروكة، مرجع سابق، ص157.

المطلب الثالث: الآفاق الأمنية.

بالرغم من أن الانتقال الديمقراطي في تونس مرت في ظروف أمنية جيدة باستثناء بعض الأحداث الإرهابية التي تركت أثرا بالغا على الثورة وعلى الدولة التونسية بصفة عامة إلا أنه لا يزال هناك الكثير من العمل من أجل إصلاح المنظومة الأمنية وجعلها منظومة وطنية وليست مرتهنة لسلطة أي كان لذا ومن أجل النهوض بالمؤسسات الأمنية لمواكبة التحول الذي حصل وجب ما يلي:

– إعادة بناء المؤسسة الأمنية وتأهيلها للتعامل مع المواطنين بطريقة حضارية من ناحية وإعادة بناء الذهنية المواطنية من ناحية أخرى كي يتعامل مع رجل الأمن بوصفه فاعلا مدنيا يضطلع بدور خدماتي ويسهر على ضمان الاستقرار[1].

– إعادة النظر في السياسة الأمنية السابقة التي كانت تقوم على تحقيق الاستقرار وأمن النظام فقط ومراجعتها على أساس الاعتراف بالارتباط الوثيق بين التنمية والأمن بشكل تصبح فيه المؤسسة الأمنية شريكا في إرساء مناخ اجتماعي واقتصادي وسياسي مناسب للتنمية.

– تحديد الاحتياجات وتنظيمها بما يعكس احتجاجات المواطنين ومتطلباتهم من حرية وعدالة اجتماعية وتنمية واستقرار، ووضع الآليات التي من شأنها أن تستجيب لذلك.

– تطهير المؤسسة الأمنية من بعض رموز الفساد أو القمع من خلال اتخاذ إجراءات صارمة وكشف الحقائق وإرساء ضمانات عدم العودة إلى ممارسات الماضي، وهو ما يحقق مسار العدالة في إطار الكشف عن انتهاكات الماضي والمساءلة ثم المصالحة[2].

– التكثيف من الجهود الأمنية والاستخباراتية الرامية إلى تفكيك مراكز التدريب وقنوات الأمداد والتجنيد المسؤولة على تغذية الإرهاب في تونس وإقحام الشباب في الحروب الدائرة في سوريا وليبيا ومالي وغيرها من بؤر التوتر في العالم، مع ضرورة التحرك لمحاصرة مصادر التمويل الخارجية للأطراف التونسية التي ثبت تواطؤها مع المجموعات الإرهابية العاملة في تونس.

---

[1] أنور الجمعاوي، "المشهد السياسي في تونس، الدرب الطويل نحو التوافق، مرجع سابق، ص26.

[2] هيكل محفوظ، مرجع سابق، ص5–7.

المطلب الرابع: آفاق العلاقة بين تونس والدور الكبرى:

أولا: العلاقات السياسية التونسية الأوربية:

أعرب الاتحاد الأوربي عقب سقوط نظام بن علي عن دعمه السياسي لتونس بشكل سريع من خلال إجرائه لمجموعة من الزيارات المنتظمة والرفيعة المستوى بما فيها الزيارة الأولى للمثلة السياسية للاتحاد الأوربي "كاترين أشتن" في 2011/02/14 أي بعد مرور بضع أسابيع على اندلاع الثورة، وقد أعقبها زيادة رئيس المفوضة "باروزو" ورئيس البرلمان الاوربي "جرزي بوزيك" وعدد هام من الموظفين السامين، وتم حشد كافة الآليات المالية الخاصة بالاتحاد الأوربي بسرعة لهدف الاستجابة للتحديات الجديدة، وجرى تقديم دعم إنساني مهم لمساعدة تونس على مواجهة الأعداد الهائلة من اللاجئين الليبيين القارين من الاقتتال، كما قام الاتحاد الأوربي بتوفير الدعم المباشر لتحضير الانتخابات من خلال تقديم المساعدة الفنية إلى السلطات الانتقالية والدعم المباشر لمنظمات المجتمع المدني.

دشن الاتحاد الأوربي شكلا جديدا من التعاون مع تونس من خلال إنشاء فريق عمل شهر سبتمبر 2011 لضمان تنسيق أفضل مع السلطات التونسية الجديدة وتقديم الدعم لها في إطار مساعيها الراسية لبناء نظام حكم ديمقراطي والقيام بإصلاحات اقتصادية عميقة، وقد خصص الاتحاد الأوربي مساعدات مالية لتونس قدرت بـ 240 مليو يورو لسنة 2011 و400 مليون بورو لسنة 2013، كما استفادت تونس من دفعة كبيرة للإقراض من بنك الاستثمار الأوربي خلال الفترة من 2011-2013، وفي إطار برنامج الشراكة والإصلاح والنمو الشامل خصص الاتحاد الأوربي شهر أكتوبر 2012 مبلغ 25 مليون يورو للإصلاح النظام القضائي وتقديم الدعم التقني للمؤسسات القضائية وتدريب القضاة والمحاميين، ومبلغ 100 مليون يورو لدعم الانتقال الديمقراطي وتطوير قدرات منظمات المجتمع المدني وإنقاذ الاقتصاد.

أثمرت الاتصالات السياسية المكثفة بين الجانبين بالتوقيع على خطة العمل الجديدة لشراكة متميزة شهر نوفمبر 2012 تستهدف تعزيز الشركات كل طرف في جميع المجالات، وخاصة فيما يتعلق بسيادة القانون والحكم الرشيد واحترام وتعزيز حقوق الإنسان، وفي 25 جويلية 2014 صادقت المفوضية الأوربية على وثيقة "الإطار الموحد للدعم" والتي تضبط

المحاور الرئيسية ومجالات التعاون مع تونس خلال الفترة من 2014-2015 وتخص كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ثانيا: العلاقات السياسية التونسية الأمريكية:

شهدت العلاقات السياسية الأمريكية التونسية تطورا في أعقاب الثورة التونسية لكن عقب الهجوم الإرهابي الذي تعرضت له السفارة الأمريكية بتونس في 2012/09/14 أصدرت الإدارة الأمريكية تحذيرا من السفر إلى تونس، وقد قدمت السلطات التونسية اعتذارا رسميا وتعهدت بايقاف المتورطين ومحاكمتهم

وخلال زيارته لتونس في 2014/02/18 أوضح وزير الخارجية الأمريكية "جوز كبرى" أن زيارته تهدف بالأساس إلى توطيد العلاقات الثنائية بين البلدين والعمل على ربط علاقات أوثق بينهما، وتعهد بالوقوف مع تونس ودعمها في مسارها الانتقالي لتشهد العلاقات التونسية الأمريكية تدشينها للحوار الثنائي الاستراتيجي في 2014/04/04 حيث استقبل الرئيس الأمريكي باراك أوباما "رئيس الحكومة التونسي" مهدي جمعة مؤكدا استعداد بلاده لمواصلة دعم تونس للمضي قدما نحو مسيرة التحول الديمقراطي وتنمية التعاون في العديد من المجالات الاقتصادية والأمنية والثقافية ومن أهم النتائج المترتبة على زيارة رئيس الحكومة التونسي قرار الإدارة الأمريكية إلغاء التحذير من السفر إلى تونس المفروض من 2012/09/15.

توجد زيارة الرئيس التونسي "قايد السبسي" إلى واشنطن في 2015/05/21 بالتوقيع على مذكرة الشراكة الاستراتيجية بعيدة المدى بين البلدين في المجالات الاقتصادية والتربية الثقافية والأمنية والدفاعية، وجاد في نص المذكرة إن مكتسبات الثورة التونسية والانتقال الديمقراطي الذي تعيشه تونس تمثل فرصة غير مسبوقة لإرساء تعاون أكثر صلابة وتنوع بين تونس والولايات المتحدة الأمريكية"، والأكيد أن ما يهم الولايات المتحدة من تونس الضوء الأخضر لإقامة قيادة عسكرية أمريكية (أفريكوم) على أراضيها، لا سميا بعد أن رفضت الجزائر هذا الطلب[1].

[1] توفيق المديني، "الشراكة الإستراتيجية بين تونس وأمريكا" متحصل عليه من -http://www.al shorq.com/neuvs/details/339463#vegme73sc71 في يوم 2014/11/05 شوهد يوم 2021/05/27

الخاتمة

الخاتمـــة:

إن التحولات السياسية الديمقراطية التي تشهدها تونس والمنطقة العربية ككل ليس إلا نتيجة تفاعل متغيرات عديدة، لعبت فيها المتغيرات الداخلية دورا بارزا في تأجيجها، يأتي في مقدمتها فقدان الشرعية والذي يعود أساسا لفقدان الأنظمة الفعالية في إدارة الدولة وارتفاع معدلات التضخم واستشراء الفساد وارتفاع معدلات البطالة ...الخ، وتمثل هذه المؤشرات مقدمات لوجود مشكلة بين المجتمع والذي يعتبر أحد أعراض قيام الثورة.

قطعت تونس الأشواط الأكثر تعقيدا بالمقارنة مع المسارات الانتقالية التي تسلكها بقية الدول العربية التي شهدت ثورات شعبية، للحفاظ على نجاح تونس في طريقها إلى الديمقراطية الراسخة لا بد من توفير مناخ ملائم لاستزراع المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية، ويقتضي هذا المناخ استعداد جميع مكونات المجتمع من أحزاب وجمعيات مجتمع المدني وأفراد ومكونات لقبول قواعد اللعبة الديمقراطية والعمل وفقها مع ضرورة التوافق على صياغة رؤية مستقبلية للنموذج الديمقراطي المرتجى.

نجحت تونس في التغلب على الحوادث الأمنية خلال الانتخابات والتي كانت تهدف لتقويض عملية التحول الديمقراطي وعرقلة الانتقال السلس للحكم في مرحلة ما بعد الثورة، لكن في المقابل تبقى المسألة الأمنية حاضرة لليوم إذ يخرج علينا في كل مرة من يقول أنه معرض للاغتيال ولا أدل على ذلك من كلام الرئيس التونسي قيس سعيد في كل مرة أنه عرضة للاغتيال والتصفية، إذ هكذا تصريح يجعل خصومه السياسيين محل إتهام مسبق مما يريك الوضع السياسي في البلاد.

ما يميز تجربة تونس منذ سقوط بن علي إلى اليوم أكثر من عشر سنوات هو حدة التجاذب الأيديولوجي بين الإسلاميين والعلمانيين حيث أثرت بشكل سلبي وأفرزت انقساما حادا بين التيارات السياسية، وتجلى ذلك إبتداءا من اجتماعات صياغة الدستور الجديد حيث اختلف الطرفان حول وضع الشريعة في الدستور وطبيعة نظام الحكم وموضوع المرأة، وظل هذا التجاذب مستمرا ويظهر في كل محطة مهمة من الحياة السياسية في تونس فقد لاحظنا هذا التجاذب والتصارع بين الإسلاميين والعلمانيين في كل محطة انتخابية سواء انتخابات

المجلس الوطني التأسيسي ثم وضع العراقيل أمام حكومة الترويكا الأولى والثانية والتي انتهت بجولات الحوار التي نظمها الاتحاد التونسي للشغل رفقة بعض منظمات المجتمع المدني، إذ نسجل هنا موقف حركة النهضة التي قدمت في كل مرة التنازلات تلو التنازلات حفاظا على ديمقراطية فتية يتربص بها الأعداد من كل مكان، ثم ظهر الخلاف مجددا بعد انتخابات 2014 حيث أراد الرئيس قايد السبسي اقصاء حركة النهضة من المشهد وإبعادها عن موقع التأثير لولا تدخل بعض الوسطاء بين الشيخين (السبسي والغنوشي) وعقد اتفاق بين النهضة ونداء تونس، جنب هذا الاتفاق تونس من ويلات الانقسام السياسي على الأقل لمدة خمس سنوات.

لكن الغريب ما ظهر عقب انتخابات 2019 وانتخاب قسي سعيد رئيسا لتونس، لتظهر عديد المطبات والعراقيل أمام عمل الحكومة، وليصبح التونسيون على رئيس لا يعترف بالدستور ويطلب صراحة بوجوب تغيير الدستور الذي انتخب في ظله وأقسم على احترامه، لتدخل تونس في حلقة مغلقة ومشكلة سياسية ذات واجهة دستورية ليس لأحد الغلبة فيها فلا الرئيس يستطيع حل البرلمان ولا البرلمان يستطيع عزل الرئيس والسبب في ذلك هو غياب المحكمة الدستورية والتي لم تستطع النخب السياسية تشكيلها لاكثر من 6 سنوات، وهذا المشهد يعتبر الأخطر على تونس منذ سقوط نظام بن علي وإذا لم تغلب النخب السياسية والمجتمعية مصلحة البلاد، فقد تشهد تونس أياما عصيبة.

أثبتت تونس ما بعد الثورة أن الحوار هو الآلية الوحيد والناجحة لإنهاء الخلافات السياسية عير الوصول إلى أرضية مشتركة وانطلاقا من تغليب المصلحة العامة على المصلحة الحزبية ويتضح ذلك من خلال الحوار الذي قاده الفريق الرباعي من مؤسسات المجتمع المدني، هذا ما يعول عليه التونسيون في هذه المرحلة (أزمة الرئاسات الثلاثة، رئاسة الجمهورية–رئاسة الحكومة–رئاسة البرلمان).

رغم وجود عدد هائل من الأحزاب السياسة في الساحة السياسية التونسية ألا أن ما يميزها على كثرتها قلة التأثير في الناخبين وغياب برامج حقيقية وانقسام الأحزاب وفق المعيار الأيديولوجي بعيدا عن التنافس في خدمة المجتمع وتقديم البرامج، والتنافس وفقها مما

أفقد تونس جهود الكثير من أبنائها على اختلاف انتماءاتهم، فالشعب يعاني في الفقر والبطالة والجهل وزادها الوضع الاستثنائي لإجراءات مكافحة الوباء العالمي كورونا سوءا على سوء، فالسياحة توقفت و المصانع تضررت وحركة التصدير المنتجات الزراعية إلى الاتحاد الأوربي تقلصت، والحدود مقفلة مع ليبيا والجزائر فمثل هذه ظروف يصعب على أي كان لوحدة أن يسير بتونس إلى بر الأمان.

لعب الجيش التونسي دورا هاما جدا في إنجاح الثورة بالوقوف إلى جانب المتظاهرين ورفض فض الاعتصامات بل اتهم الأجهزة الأمنية لنظام بن علي ثم رفض قائد الجيش الدخول إلى معترك السياسة رغم طلب الكثير من ذلك، ليثبت مؤسسة الجيش حرفتها ومهنتها وقدرتها على النأي بنفسها عن كل ما هو سياسي، لكن الخطير في الموضوع هو محاولة رئيس الدولة قيس سعيد الزج بمؤسسة الجيش في خضم معارك سياسية الخاسر الوحيد فيها هو الوطن، رغم ذلك مازال الجيش في تونس متمسكا بمبدأ عدم التدخل في السياسة وهذا ما يبعث بأمل كبير كي يضطر الجميع إلى الجلوس إلى طاولة الحوار وحل النزاعات عبر آلية التوافق.

ما يحدث في أيام حكم قيس سعيد يثبت صوابية اختيار نظام الحكم، فالتونسيون مازالوا حديثي عهد بالدكتاتورية والاستبداد، لذلك عملوا على اختيار نظام حكم لا تتجمع الصلاحيات بموجبه في يد سلطة واحدة، بل تنقسم عبر السلطات الثلاثة وبعد مرور أكثر من عشر سنوات يجب على التونسيين إعطاء فرصة للدستور كي يطبق ثم الحكم على مدى صلاحيته من عدمه.

النظام الانتخابي التونسي وضع من أجل انتخاب المجلس التأسيسي، فلاعتبارات تختص بكناية الدستور كان لا بد من وضع نظام انتخابي لا يعطي أغلبية لطرف على آخر، ويجب على الجميع أن يتمثل في المجلس التأسيسي من أجل صياغة دستور توافقي، أما وإن الدستور قد اعتمد فكان لزاما من تغيير النظام الانتخابي إذ لا يعقل أن تسفر الانتخابات دائما على فسيفساء ليس فيها الغلبة لأي طرف مما يعقد من مسألة تشكيل

الحكومة، وهذا ما لاحظناه في كل الحكومات المتعاقبة، وما لم يغير النظام الانتخابي ستبقى الأمور في كل مرة بين تشكيل حكومة وسقوط أخرى.

العامل الخارجي بقدر ما كان مساعدا لتونس ولم يقف ضد الثورة على الأقل حتى وإن لم يدعمها فهذا في حد ذاته عامل ايجابي، إلا أن ما بعد الثورة لم يقدم المجتمع الدولي يد المساعدة لدولة تونس كي تتغلب من محنتها الاقتصادية والاجتماعية، فتونس اليوم تعيش أياما صعبة جدا يتطلب من الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي تقديم يد العون في المجال الاقتصادي والصحي والمالي لكي تستطيع الدولة التونسية الثبات ومواصلة تقديم النموذج العربي الناتج للتحول الديمقراطي.

الإعلام التونسي يعتبر من القطاعات التي تحررت من قبضة نظام بن علي لتقع في الفوضى الإعلامية، فيقدر ما كان الإعلام التواصلي عبر الشبكة العنكبوتية سببا في نجاح الثورة وتحقيق أهدافها، فإن الإعلام المرني والمسموع لم يكونا في مستوى تطلعات الشعب التونسي بل أصبح الإعلام التونسي حقلا خصبا للصراعات الأيديولوجية ولتلفيق التهم والتحريض على الكراهية وتزوير الحقائق وإثارة الحساسية الدينية والاجتماعية والتشويش على أذهان التونسيين وغلبة التيار العلماني التغريبي على المشهد الإعلامي ومعاكسة كل إنجاز في الأرض، لذا يجب تأسيس هيئة مستقلة لمراقبة المضامين الإعلامية التي تطلقها وسائل الإعلام المختلفة لضبط الإيقاع الإعلامي والحيلولة دون تحوله إلى معول هدم لا بناء.

في الأخير يمكن القول أن عملية الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي وترسيخه على النحو الذي يضمن استمراريته واستقراره، هي في الأغلب عملية معقدة وتستغرق فترة زمنية طويلة نسبيا ولذلك فمجرد الانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي لا تعني بالضرورة قيام نظام ديمقراطي راسخ ومستقر، حيث إن ذلك له شروط ومتطلبات عديدة لا بد من توفيرها وإنضاجها، ولعل أبرزها آلية التوافق التي تعتبر وصفة نجاح سياسية واقتصادية واجتماعية وترتبط قدرة المشاريع السياسية على إنجاح رؤيتها وبرامجها من خلال السلطة بمدى ودرجة الشراكة بين الفاعلين السياسيين، حيث تنتفي صفة الإقصاء السياسي الذي يعتبر مقدمة للفشل في بناء النماذج القادرة على مواجهة التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية ويبقى

أحد أهم التحديات التي تواجه المنهجية المشاركة هي حاجة هذه الآلية (التوافق) إلى أطراف تضمن استمراريتها إلى حين يتحول منطق التوافق إلى ثقافة سياسية واجتماعية تتجاوز كونه أداة برغماتية مصلحية ترتبط بإدارة مراحل محددة.

قائمة المصادر والمراجع

1- المراجع باللغة العربية

أولا-الدساتير والقوانين

1- الجمهورية التونسية، مرسوم عدد35، مؤرخ في فيفري 2011، يتعلق بأحداث اللجنة العليا للإصلاح السياسي. الفصل 89 من دستور تونس 2014.

ثانيا-الكتب

2- أحمد المالكي وآخرون، ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات.

3- أمين البار، دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية, 2014.

4- خديجة محسن فنان من الثورة إلى مشروع الديمقراطية، صعوبات المرحلة الانتقالية في تونس، في الكتاب الدستوي البحر الأبيض المتوسط imed المتوسطي 2012 نشر دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

5- راغب السرجاني، قصة تونس من البداية إلى الثورة, مصر: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة 2011.

6- عربي بشارة، الثورة التونسية المجيدة، بنية ثورة وصيرورتها من خلال بوعياتها.

7- على الشاي "التحويلات الاقتصادية المطروحة أمام الحكومة التونسية ما بين 20202024، الجزء3، مركز الجيررة للدراسات 12 ماي 2020.

8- علي الدين هلال وآخرون، حال الامة العربية 2014-2015 الاعصار: من تغيير النظم الى تفكيك الدولة، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت لبنان، ماي 2015.

9- عمر صدوق, دراسة في مصادر حقوق الانسان, الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية, 1995.

10- غربي شارة، الثورة الجديدة، بنية ثورة وصيرورتها، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

11- المولدي الأحمر، "الطابع المدني والعمق الشعبي للثورة التونسي"، في محمد مالكي وآخرون، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات.

12- نبيل عبد الفتاح، النخبة والثورة، مصر: دار العين للنشر, 2013.

ثالثا-المذكرات والرسائل الجامعية

13- مودع زهيرة، "الترسيخ الديمقراطي، معوقاته الداخلية، الخارجية في الأنظمة السياسية العربية: دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية،2013_2014.

14- عبد الكريم بن بختي، المعارضة والترسيخ الديمقراطي في إفريقيا، دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة وهران2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2017.

15- سليماني مبروكة، التحولات السياسية في المنطقة المغاربية وإنعكاساتها على العلاقات مع القوى الكبرى، دراسة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

16- حسن صالح علي أيوب, افاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني, رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية, كلية الدراسات العليا, جامعة النجاح الوطنية, نابلس, 2006.

17- تمازيت لذيذة وبوقطوف مريم، التحول الديمقراطي في تحال إفريقيا (دراسة حالة تونس مذكرة لنيل شهادة ماستر علوم سياسية، جامعة مولود عمري تيزو وزو، 2017-2018.

رابعا-المجلات والملتقيات

18- سناد عبد الله عزيز الطائي، "موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية"، دراسات إقليمية، العراق، جامعة الموصل، السنة9، العدد27، 2012.

19- شيماء عروق فرحان، "موقف الاتحاد الأوربي من التغيير في المنطقة العربي"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية الدولية، العراق، جامعة المستنصرية، العدد 2014.

20- يشير الجزيني، الانتقال الديمقراطي في تونس، دستور الجمهورية الثانية وتحديات الصياغة (حزب حركة النهضة أنموذجا)، نشر مركز الدراسات السياسة والاقتصادية والاجتماعية (ست) إسطنبول، تركيا، العدد1، السنة 03، ربيع 2014.

21- يونس مسعودي، "التحل الديمقراطي مقاربة مفاهيمية نظرية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، (العدد صفر، مارس 2014.

22- ناجي عيد الثورة "الحركة الإحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي", المستقبل العربي, لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية, السنة34, العدد 387, ماي 2011.

23- محمد عبد الرحمان يوسف العبدي، موقف روسيا الاتحادية من الثورات العربية"، دراسة إقليمية، جامعة الموصل، السنة 10، العدد31، 2013.

24- كمال بن يونس، "التهميش الشامل، عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس السياسة الدولية، مصر مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 184، أفريل 2011.

25- عبد العلي حامي الدين, " الثورة الشعبية في تونس: مدى قابلية النموذج للتعميم", سلسلة تقييم حاتة, قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, جانفي 2011.

26- بشير الجويني، الانتقال الديمقراطي في تونس: دستور الجمهورية الثانية وتحديات الصياغة (حزب حركة النهضة أنموذجا)، نشر مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تركية: إسطنبول العدد1، السنة3، ربيع 2014.

27- قوى بوجنيه بوطب بن ناصر "دول الربيع العربي والدور الفاعل لحركات المجتمع المدني في تكريس التحول الديمقراطي ورقة مقدمة في ملتقى خصوصيات الأشكال الديمقراطي 28-29 مارس 2013.

28- التوافق السياسي في تونس، محطات ومعطيات في 29 مارس 2017 المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

29- عبد اللطيف الحناشي، إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي، المعهد العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012.

2-المراجع باللغة الأجنبية

30- toward. Consolidation. USA. The Johns kins university press. 1999. P65. Larry diamond; developing democracy

31- [1]Andreas schelder." Comment observer la consolidation democratique". Revue international de politique comparee. 2001. Vol.8.

32- 1Andreas schelder." what is democratic consolidation', journal of democracy,vol.9,N0 09, 1998 .

33- Zineb touati. Pess et reveleition en tinisie: role. Enheux et prespechves". Hommel far coummicativr shdies. Vol 5n.1 (septvvqe ev12).

3- المواقع الالكترونية

34- أسماء نويرة، صعوبات مسار التحول الديمقراطي في تونس، نشر مركز كارنجي لدراسات السلام الدولي، 30-30-2011 على الرابط: http://canegieedowment-org/sada/?fa:43350 أطلع عليه في 2021/05/25.

35- أصـــدا تـــونس الياســـمين عنـــد السياســـيين المغاربـــة متحصـــل عليـــه مـــن: http://www.nadoreity.com/d843a7012.html, شوهد يوم: 2021/06/06.

36- الأزمـة السياسـية/ الدسـتورية فـي تـونس، حيثياتهـا وآفاقهـا, تقـدير موقـف, وحـدة الدراسات السياسية, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, 2021/04/17.منشور على الرابط: www.dohainstitute.org. شوهد يوم: 2021/06/06.

37- بدرة فعلول، الجيش ،سيعود إلى ثكنه–دور المؤسسة العسكرية التونسية من المرحلة الانتقاليـــــة إلـــــى الديمقراطيـــــة, 2011, منشـــــور علـــــى الـــــرابط: carnegieendowment.org/sada/?fa=45909elangcar. شـــــوهد يـــــوم: 2021/05/31..

38- بيان حركة النهضة، موقع حركة النهضة 2021/04/20 شوهد في 2021/05/10 في http://bit.ly/3vc9phlv

39- تركيـا كـورة تـونس نمـوذج يحتـذى بـه الآخـرون، الـرأي نيـوز 2011/02/21 http://www.alrayneus.com/uews.aspx?id:393015

40- تـــم التصـــفح يـــوم 2021/05/21 علـــى الســـاعة 21:15 http:/www.eddarb.com/arhcles/neus/php/23

41- توفيـق المـديني، "الشـراكة الإسـتراتيجية بـين تـونس وأمريكـا" متحصـل عليـه مـن http://www.al-shorq.com/neuvs/details/339463#vegme73sc71 في يوم 2014/11/05 شوهد يوم 2021/05/27

42- الجزائـــر تـــدافع عـــن موقفهـــا حيـــال الثـــورات منشـــور علـــى الـــرابط: http://www.aljazeera.net/rews/arabic/2011/12/or/d8a, شـــــوهد يـــــوم: 2021/06/06.

43- خليل الرقيق، الجيش التونسي والسياسة، من الجياد الإجباري إلى الجياد الإيجابي، معهد الربيع العربي، العدد 27 ، 2012 شهد على الرابط www.arabdi-org/inder.php ? Ophan=com-fjelated et view

44- خليل العناني، تحديات يرسم الثغرة التونسية في العربي الحديد 2017/04/17 شوهد يوم 2021/06/10 http://www.alaraby.co.vk/25d82rda2rd8

45- جنات بن عبد الله، كورونا كشفت حقيق الخيارات الاقتصادية الفاشلة 2020/8/20 العرب السنة 63 العدد 1179: http://www.alarab.covk

46- وكالة تورس للأنباء, نص خارطة الطريق الرباعي الراعي للحوارو 2013/10/05, منشور على الرابط:www.turess.com/binaa/26361 شوهد يوم:2021/04/21.

47- ياسر المختوم "منظومة الدعاية تحت حكم بن علي-الكتاب الأسود"، مركو نماء 2014/03/29 منشور على الرابط: http://nama-center.com/achvuhedatials.aspx?id=398< شوهد يوم: 2021/05/22.

48- صحيفة العرب، "الإعلام في تونس يسقط في فخ تصفية الحسابات السياسية"، العدد 9714، 2014/10/21، ص18، منشور على الرابط: http://www.alarab.co.ukim/?id=35909,

49- عبد اللطيف الحناشي، انتخابات المجلس الوطني التأسيسي, مننشور على الرابط: http://www.dohainstitute.org/file/get/7f78/9ff-7059-4df1-8cl7c-7aboofd1rfbf

50- عبد الوهاب الطراف، ترسيخ الإنتقال الديمقراطي، نشر في الإتحاد الإشتراكي، ثم تصفح الموقع WWW.maghvess.com/alitihad/87258 20-05-2021 .

51- عبر الزين عبد المولى، أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي، نشر مركز النخبة للدراسات، صدر يوم 2013/02/14 على الموقع: http://stusies.aljazeera.net/files/arabworld

democraci/2013/02/2023241035595777.net تـم الاطـلاع عليـه فـس .2021/06/01

52- عماد بن محمد، التداول على السلطة منشور على موقع الإلكتروني:

53- فاطمـة العيسـاوي "الإعـلام التونسـي فـي مرحلـة انتقاليـة، مركـز كـارليجي، 2012/07/10 http://carnegiemecorg/, شوهد يوم: 2021/05/07.

54- فوزي وصديق "أثر التورات العربية على منظومة حقوق الإنسان" في 2014/07/13 http://www.echoroukonline.com/ara/arhiles/170220.htm/ شـوهد يـوم .2021/04/15

55- كرم سعيد, تعزيز الديمقراطية: تونس بين خفوت الاسلاميين وصعود تيارات الحداثة", المركـز العربـي للبحـوث والدراسـات, فـي2014/11/19,منشـور علـى الـرابط: http;//www.acrseg.org.//18403; يوم:2021/04/21.

56- ليلى بحرية "المجتمع المدني المستقل والمحايد يبقى ضمام الأمام ضد الاستبداد والفسـاد"، جريـدة الخبيـر 12/09/ شـوهد يـوم 2021/04/20 http//:www.chahed.tn/index.php/cache/121-2014-12-19-06-59-45

محمد معمري، "الإعلام التونسي الفائز الأكبر"، العربي الجديد، 2015/01/14 منشور على الرباط:http://www.alaraby.co.uk/medianews/b2bd70da-ea1f-4dec-b181

57- , شوهد يوم: 5021/05/19.

58- ميدل است اونلاين, "نوبل السلام لرباعي الحوار التونسي" 2015/10/09, منشور علـى الـرابط: www.middle-east-online.com/?id=208976. شـوهد يـوم: .2021/05/20

59- نديم منصوري، "دور الإعلام التواصلي الجديد في تحريك الثورات العربية"، الأخبار 2012/03/28 منشور على الرابط http://al-akhbar.com/opinion/67495, شوهد يوم:2021/05/17.

60- نور الدين الميلادي، "الإعلام والإنتقال الديمقراطي في تونس"، الجزيرة نت، 2013/01/18 منشور على الرابط: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/1/8. شوهد يوم: 5021/05/26.

61- وحدة تحليل السياسات، الانتخابات التونسية محطة تاريخية على طريق التحول الديمقراطي، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الدوحة 2015/02/25 منشور على الرابط http://www.dohainstitute.org/file/get/gdbsaceb-30d1-4ed7.أطلع عليه في: 2021/04/30.

62- رجائي الميرغتي، "دور الإعلام في التحول الديمقراطي المجتمع المدني داعما- الائتلاف الوطني لحرية الإعلام نموذجا"، 2011/07/15 منشور على الرابط التالي: http://ncmf.info/?p=244, شوهد يوم: 2021/05/02.

الفهـــــرس

الفهرس:

العنـــــــــوان	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهـــــــــــداء	
قائمة المختصرات:	
مقدمـــــــــــة	**أ-هـ**
الفصـــــل الأول: لاطار المفاهيمي والنظري للدراسة	
المبحث الأول: ماهية الترسيخ الديمقراطي	8
المطلب الأول: تعريف الترسيخ الديمقراطي	8
المطلب الثاني: مؤشرات قياس شدة الترسيخ	9
المطلب الثالث: المفاهيم المشابهة	10
أولا: التحول الديمقراطي	10
ثانيا: الانتقال الديمقراطي	11
ثالثا: الإصلاح السياسي	11
المبحث الثاني: المداخل النظرية لدراسة الترسيخ الديمقراطي وآلياته	13
المطلب الأول: المداخل النظرية لدراسة الترسيخ الديمقراطي	13
1. اقتراب الاستقرار والاستدامة	13
2. مقاربة رسوخ القيم الديمقراطية (الثقافة السياسية)	14
3. مقاربة الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية	15
4. مقاربة الرسو في الترسيخ الديمقراطي	16
5. المقاربة السلوكية:	16
6. المقاربة البنائية للترسيخ الديمقراطي:	17
المطلب الثاني: آليات الترسيخ الديمقراطي.	18
أولا: آليات الترسيخ الديمقراطي المتعلقة بالنظام السياسي	18

ثانيا: آليات الترسيخ الديمقراطي المتعلقة بالنظام الحزبي	19
ثالثا: آليات الترسيخ الديمقراطي المتعلقة بالنظام القانوني.	19
الفصل الثانـــــــي: التحول الديمقراطي في تونس	
المبحث الأول: الثورة الشعبية في تونس	22
المطلب الأول: دوافع قيام الثورة التونسية.	22
المطلب الثاني: مسار ثورة 17 ديسمبر 2010 التونسية.	24
المطلب الثالث: الفواعل الرئيسية في ثورة تونس	26
أولا: الأحزاب والنخب السياسية	26
ثانيا: المجتمع المدني	28
ثالثا: دور الإعلام في عملية التحول الديمقراطي في تونس	29
رابعا: دور الجيش في نجاح الثورة	33
المبحث الثاني: مسار المرحلة الانتقالية	35
المطلب الأول: سقوط الرئيس بن علي والصراع على السلطة.	35
أولا: اللجنة العليا للإصلاح السياسي	35
ثانيا: مجلس حماية الثورة:	35
ثالثا: الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي	36
المطلب الثاني: المرحلة الإنتقالية الثانية	37
أولا: انتخابات المجلس التأسيسي 2011	37
ثانيا: الحكومة المؤقتة	39
المطلب الثالث: المرحلة الانتخابية الثالثة	40
أولا: الاستفتاء على الدستور	40
ثانيا: الانتخابات التشريعية 2014	41
ثالثا: الانتخاب الرئايسة 2014	41
الفصـــــل الثالث: صعوبات وآفاق الترسيخ الديمقراطي في تونس	

المبحث الأول: صعوبات الترسيخ الديمقراطي في تونس	45
المطلب الأول: التحديات السياسية والدستورية	45
المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والاجتماعية	48
المطلب الثالث: التحديات الأمنية	49
المطلب الرابع: المعوقات الخارجية للترسيخ الديمقراطي في تونس	50
أولا: الموقف الجزائري	50
ثانيا: الموقف المغربي	50
ثالثا: الموقف الليبي	50
رابعا: موقف تركيا	51
خامسا: موقف فرنسا	51
سادسا: الموقف الروسي	52
سابعا: الموقف الأمريكي	52
المبحث الثاني: آفاق ومآلات الترسيخ الديمقراطي في تونس	54
المطلب الأول: الآفاق السياسية والدستورية	54
المطلب الثاني: الآفاق الاقتصادية والاجتماعية	56
المطلب الثالث: الآفاق الأمنية	58
المطلب الرابع: آفاق العلاقة بين تونس والدورل الكبرى	59
أولا: العلاقات السياسية التونسية الأوربية	59
ثانيا: العلاقات السياسية التونسية الأمريكية	60
الخاتمة	62
قائمة المصادر والمراجع	68
الفهرس	79

الملخص:

شهدت تونس في أواخر 2010 ثورة هي الأعظم في تاريخها الحديث إن من حيث أسبابها أو من حيث نتائجها، أو حتى مسارها الانتقالي، وتكمن عظمة الثورة التونسية في قدرتها على توحيد الشعب التونسي وقدرتها على تخطي صعاب المرحلة الانتقالية.

لذا كان من المهم دراسة هذه الثورة ومسارها حتى تكون نموذجا لغيرها من الدول والشعوب.

نجاح الثورة التونسية لا يعني عدم تعرضها لكثير من الصعاب في طريق تثبيت ديمقراطيتها وبعد أن ظن الجميع أن التحول الديمقراطي قد حصل وإننل قطعنا أشواطا لا بأس بها لتثبيت أركان ودعائم هذه الديمقراطية، تأتي الأحداث الأخيرة بعد انتخابات 2019 لتضع التجربة برمتها أمام تحديات جمة لن يكون هناك خلاص منها إلا بما تم به نجاح أولها وهو التوافق بين جميع الأطراف المشكلة للمشهد السياسي وفق منطق لأغالب ولا مفعولب بل الموطن هو الرابح الأول والأخير.

Résumé:

Fin 2010, la Tunisie a connu la plus grande révolution de son histoire moderne, que ce soit dans ses causes, ses résultats ou encore son parcours de transition. La grandeur de la révolution tunisienne réside dans sa capacité à unir le peuple tunisien et sa capacité à surmonter les difficultés. de la période de transition.

Il était donc important d'étudier cette révolution et son cheminement afin qu'elle puisse être un modèle pour d'autres pays et peuples.

Le succès de la révolution tunisienne ne veut pas dire qu'elle n'a pas rencontré beaucoup de difficultés dans la voie de la consolidation de sa démocratie, et après que tout le monde ait pensé que la transition démocratique avait eu lieu et que nous avions fait de bons progrès pour établir les piliers et les piliers de cette démocratie, les récents événements viennent après les élections de 2019 pour mettre toute l'expérience face à de nombreux défis, il n'y aura de salut d'elle qu'avec le succès du premier d'entre eux, qui est le consensus entre tous les partis formant la scène politique selon la logique du plus probable et non de l'effet, mais la patrie est la première et la dernière gagnante.